فاعلية المعنى النحوي
في توجيه الاحتمالات الإعرابية
في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي

✍ إعداد الباحثة
فاطمة عبدالله أحمد الشهري
باحثة ماجستير، تخصص اللغويات، قسم اللغة العربية وآدابها
كلية العلوم الانسانية، جامعة الملك خالد
المملكة العربية السعودية
ffaaa2015@gmail.com

فاعلية المعنى النحوي في توجيه الاحتمالات الإعرابية

في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي

فاطمة عبدالله أحمد الشهري
قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الانسانية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: ffaaa2015@gmail.com

المستخلص:
تناولت في هذه الدراسة (فاعلية المعنى النحوي في توجيه الاحتمالات الإعرابية في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي) وقد اتخذت هذه الدراسة النصوص الشعرية في كتاب الشعر للفارسي مجالاً للبحث في المعنى النحوي الدلالي وأثره في شرح وتفسير النصوص الشعرية وبيان معناها. وهدفت البحث إلى: بيان فاعلية المعنى النحوي في توجيه الاحتمالات الإعرابية في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي. وقد تضمنت هذه الدراسة مقدمة بينت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، وتساؤلات البحث، والدراسات السابقة فيه ومنهج البحث وخطته وصعوباته. كما تضمن تمهيداً، ونبذة موجزة عن فاعلية المعنى النحوي يشمل: شرح النصوص عند القدماء والمحدثين، ونبذة موجزة عن كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، وتحديد مصطلحات الدراسة. وقد جاء البحث على فصل وثلاثة مباحث، المبحث الأول: تعدد الاحتمالات الاعرابية في المرفوعات، ودلالتها في توجيه النص الشعري. المبحث الثاني: تعدد الاحتمالات الاعرابية في المنصوبات، ودلالتها في توجيه النص الشعري. المبحث الثالث: تعدد الاحتمالات الاعرابية بين الرفع والنصب، ودلالتها في توجيه النص الشعري. ثم الخاتمة التي تشتمل على أبرز نتائج الدراسة وتوصياتها، ثم المصادر والمراجع ثم الفهارس.

الكلمات المفتاحية: فاعلية المعنى النحوي- توجيه الاحتمالات الإعرابية- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي- تفسير النصوص الشرعية.

The Effectiveness of Semantics Implications on Directing the Syntactic Possibilities in the Book of Abu Ali Al Farsy

Fatma Abdullah Ahmad Al Shahry

MA scholar, Liguistics Specialization, the Departmet of the Arabic Language and Arts, the Faculty of Human Sciences, King Khaled University, the Kingdom of Saudi Arabia.

Email: ffaaa2015@gmail.com

Abstract:

The study (The Effectiveness of Semantics Implications on Directing the Syntactic Possibilities in the Book of Abu Ali Al Farsy), examined poetic texts from the poetry book of Al Farsy to investigate the effectiveness of the semantics and syntactics implications on explaining the poetic texts and clarifying their meanings. This study aimed at examining the effectiveness of the semantics impications on directing the syntactic possibilities in the Book of Abu Ali Al Farsy. It included an introduction that demonstrates its importance, the reasons lying behind choosing it, its objectives, research questions, previous studies, methodology, plan and difficulties. It also included a brief review about the book of Abu Ali Al Farsy stating the study terminologies. The study consisted of a Chapter and three sections. The first discusses the multiplicity of the syntactic possibilities in nominatives and their implications in directing the poetic text. The second discusses the multiplicity of the syntactic possibilities in accusatives and their implications in directing the poetic text. The third discusses the multiplicity of the syntactic possibilities between nominatives and accusatives and their implications in directing the poetic text. The conclusion contains the most prominent results and recommendations of the study, followed by the resources, refernces and idex.

Keywords: Semantics effectiveness- directing the syntactic possibilities- the poetry book of Abu Ali Al Farsy- the explanations of the doctorinal statements.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذا البحث يأتي في إطار ربط النحو بالدلالة وهي الفكرة التي أقام عليها عبد القاهر الجرجاني (نظرية النظم) ووسعها اللغويون المحدثون في دراساتهم النظرية والتطبيقية [١] منطلقين من الأفكار المتناثرة حولها في كتب التراث ومفيدين مما توصلت إليه الدراسات اللغوية الحديثة، وتسعى إلى إبراز دور المعنى النحوي في شرح مشكل الشعر عند أبي علي الفارسي في كتابه الموسوم بكتاب الشعر.

"وهناك تفاعل وتأثير متبادل بين الجانبين (النحوي والدلالي) فكما يمد العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الاساسي الذي يساعد على تحديده وتمييزه، فكذلك العنصر الدلالي يمد العنصر النحوي بالجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه "[٢].

ومن خلال تتبع النحاة القدماء نجد أن النحو لا ينفك عن المعنى في كثير من كتبهم وشروحهم "فسيبويه لم يقتصر على حدود الإعراب ومعرفة الصواب من الخطأ، وإنما حرص على بيان أغراض التركيب في الوقت الذي يقدم فيه أنماطه النحوية" [٣] والسيرافي يؤكد أن النحو ليس محصورا في دائرة معرفة الصواب والخطأ، وإنما يتجاوز ذلك إلى الخوض في أسرار التراكيب وفق ما يقتضيه المعنى، إذ يقول: "إن معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ

---

١ – منهم على سبيل التمثيل تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها في كلامه عن المعاني النحوية ص ١٧٧ عالم الكتب ١٩٩٨م، ومحمد حماسة عبد اللطيف في كتابه النحو والدلالة.

٢ – حماسة، محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ص ١١٣.

٣ – حسان، تمام، أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية ص ١٢٣ حوليات كلية دار العلوم ١٩٦٨م.

وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ من ذلك" [١].

وعندما جاء عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس قدم مفهوما ناضجا لمعاني النحو وجعل مدار النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فيذكر " أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها من بعض "[٢].

وبجانب ما قرره علماء العربية من قواعد وأصول تربط النحو بالمعنى كانت هناك دراسات تطبيقية موازية توظف النحو بما تحمله علاقاته من معان ودلالات ؛ لتفسير القرآن الكريم أولا وشرح النصوص الأدبية شعرا ونثرا ثانيا، إذ اتخذوا النحو مدخلا لتحليل كثير من النصوص التي تناولوها بالشرح والتفسير، فينظر الشارح في البناء اللغوي للنص، يحدد عناصره ويميز تراكيبه ويبين العلاقات التي تربط بين مفرداته، فجاءت كثير من تلك الشروح متميزة وكاشفة عما يحمله النص من دلالات، مما دعا أحد النقاد المحدثين أن يعد هذه الشروح الخطوة الأولى والجذور الحقيقية لبحوث الأسلوبية الحديثة[٣]. "ولذلك يمكن تلمس فاعلية المعنى النحوي في بعض تفاسير القرآن الكريم، وبعض شروح الشعر وتفسير تراكيبه على تفاوت في ذلك" [٤] "ولكن المعنى النحوي وحده غير كاف للوصول إلى المعنى العام للجملة، فهذا المعنى العام لا يتأتى من المعنى

١ – ينظر: التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، قدم له وشرحه صلاح الدين الهواري، دار ومكتبة الهلال ٢٠٠٢م، ص ١٢٤.
٢– الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، دار المدني ١٩٩٢م، ص ٨٧.
٣ – الطرابلسي،محمد الهادي، ندوة الاسلوبية ص ٢١٢ مجلة فصول العدد الأول ١٩٨٤م
٤ – حماسة، محمد، النحو والدلالة ص ١٧٧

النحوي وحده، وإنما هو ثمرة ربط النحو بعلم الدلالة، لأن المعنى الدلالي يشمل المعنى النحوي وطريقة التركيب"[1].

ومن أبرز الكتب التي تناولت شرح الأبيات المشكلة الإعراب كتاب الشعر لأبي علي الفارسي إذ يبرز الاعتماد على المعنى النحوي في توجيه دلالات النصوص الشعرية، وفق ما يتطلبه السياق في كثير من تحليلاته، وقد اخترته ليكون مجال الدراسة للأسباب الآتية:

١- قيمة الكتاب العلمية فهو كتاب يجمع بين النحو والدلالة.
٢- أن هذا الكتاب - حسب علم الباحثة - لم يسبق لأحد من الدارسين قبلي أن تناوله بدراسة مستقلة الغاية منها دراسة توجيهاته النحوية فيما يكشف دلالة النص الشعري.
٣- بيان مكانة أبي علي الفارسي بين علماء النحو العربي.

أهمية الموضوع:

تتلخص أهمية الموضوع فيما يأتي:

٤- دراسة مشكلات النصوص الشعرية من خلال الشعر العربي القديم وربطها بالمعنى،حيث تربط هذه الدراسة بين النحو والدلالة.
٥- أن للمعنى النحوي أثراً كبيرا في فهم النصوص وتفسيرها وتوجيه دلالتها.
٦- معرفة ملامح الفكر النحوي عند أبي علي الفارسي.

الدراسات السابقة:

- **دراسة مصطفى عراقي** حسن بعنوان: دور النحو في تفسير النص الشعري، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة سنة ١٩٨٩م.

تتبع في دراسته الإشارات النظرية الدالة على أهمية النظر النحوي لتحليل النص الشعري ثم حاول التطبيق على بعض القصائد القديمة، فجاءت دراسته في مقدمة، وأربعة فصول وملحق تطبيقي، وخاتمة.

---

١ – النعيمي، زينب مديح جبارة،الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد ١٢، ص ١٠

في المقدمة أشار إلى أهمية دراسة اتصال النحو بالنص الشعري وخصص الفصل الأول لرصد آراء النحاة في لغة الشعر التركيبية، وفي الفصل الثاني تتبع مفهوم النحو من خلال تصور العلماء المعنيين بالنصوص نحاة وغير نحاة.أما الفصل الثالث فتحدث فيه عن الإمكانات التفسيرية التي يزخر بها النحو. وفي الفصل الرابع عرض أمثلة لجهود النحاة التطبيقية في تفسير النصوص الشعرية وقد ألحق البحث بملحق تطبيقي على إحدى قصائد المفضليات محاولا الاستفادة من الإمكانات النحوية في تفسير النصوص.

- **دراسة محمد قاسم محمد حسين** بعنوان: (الدلالة وأثرها في تعدد القاعدة: (دراسة تطبيقية على الشواهد الشعرية في كتب النحاة). جامعة القاهرة – كلية دار العلوم – قسم النحو والصرف دكتوراه سنة ٢٠١٠ م.

حاول الباحث أن يربط بين النحو والدلالة في جميع فصوله وبين أثر المعنى بنوعيه الوظيفي والدلالي في التوجيه النحوي وذلك من خلال تعدد روايات الشاهد الشعري الواحد مما نتج عنه تعدد في القاعدة النحوية وقد ضم بين دفتيه مقدمة وتمهيداً وثمانية فصول، و يهدف إلى الكشف عن العلاقة الحميمية بين النحو والدلالة وتوضيح أثر المعنى في العمل النحوي من خلال تعدد القاعدة النحوية للشاهد الواحد.

- **دراسة حمادة مصطفى إبراهيم** (دور العنصر الدلالي في الوظائف النحوية). ماجستير بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة ٢٠١٤م.

يبحث في الشروط والمعاني الدلالية التي تشتمل عليها الوظائف النحوية والتي تعد شرطا من شروط تحقق تلك الوظائف لتقوم بتأدية المعنى المراد منها، وقد تناول الموضوع في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة. في الفصل الأول بحث دور العنصر الدلالي في الوظائف الإسنادية. وفي الفصل الثاني عرض لدلالة النواسخ في الاسماء والأفعال. أما الفصل الثالث فأوضح فيه دلالة الوظائف غير الإسنادية وفي الفصل الرابع درس الشروط الدلالية في التوابع.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها: – فرق البحث بين الوظيفة النحوية والباب النحوي.

وحاول وضع تحديد معين لما يمكن أن يسمى وظيفة نحوية. وأكد على أنه بالرجوع للمعنى الأصلي (أصل التركيب أو البنية العميقة) تتكشف الدلالات ويتضح المعنى المراد جليا، ففي البنية العميقة أصل الكلام ومعناه.

- **دراسة زهاد صبري محمد** بعنوان: منهج ابن جني في شرح مشكلات الحماسة جامعة الإسكندرية – كلية الآداب – قسم اللغة العربية ماجستير سنة ٢٠١٥.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تناوله لمسائل الكتاب حيث قام بتقسيم الكتاب تقسيما منهجيا إلى فصول خمسة، استقرأ مادتها واستنبط منهج ابن جني من خلالها.

يشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة.فقد قسم المشكلات أو المسائل إلى فصول وهي:

الفصل الأول: قضايا العروض والقوافي، والفصل الثاني: الشواهد الأدبية.

الفصل الثالث: القضايا النحوية، والفصل الرابع: القضايا الصرفية.

الفصل الخامس: القضايا الصوتية.

- **دراسة منصور بن صلاح الرحيلي:** (المعنى وتعدد التوجيه النحوي دراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني) جامعة أم القرى، قسم الدراسات العليا العربية، رسالة ماجستير سنة ١٤٣٥هـ.

هدف البحث دراسة الأوجه المتعددة في الموضع الواحد بناء على قضية تقدير الإعراب وتفسير المعنى قامت الدراسة على الآتي:

الفصل الأول: المعنى وتعدد التوجيه النحوي في المرفوعات

الفصل الثاني: المعنى وتعدد التوجيه النحوي في المنصوبات

الفصل الثالث: المعنى وتعدد التوجيه النحوي في المجرورات

- **دراسة محمد محمود عبد القادر** بعنوان: (النحو مناهجه وقضاياه ومشكلاته بين الرماني والفارسي) دكتوراه بجامعة القاهرة – كلية دار العلوم – قسم النحو والصرف والعروض.

خصصت لدراسة التأثير المنطقي عند كل من الرماني والفارسي.وتعرضت في التمهيد لمفهوم النحو عند الرماني والفارسي من خلال المصطلحات النحوية والأحكام والتقسيمات النحوية.

وقد أثبتت الدراسة أن الفارسي انفرد بمصطلحات لم توجد عند غيره وبأنه أضاف مصطلحات جديدة للنحو. تناولت الدراسة أصول النحو بين الرماني والفارسي. وكشفت عن القياس عندهما ودليل الإجماع والاستصحاب ثم تعرضت للمسائل الخلافية بين الرماني والفارسي.

- **دراسة أحمد عبد السلام السوادحة** بعنوان: (العلة النحوية عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه الحجة). ماجستير بجامعة مؤته، قسم اللغة العربية وآدابها ٢٠٠٥.

- الفصل الأول: تناولت الدراسة الحديث عن العلة بشكل موجز وعن حياة أبي علي وكتبه ومنهجه في كتاب الحجة.
- الفصل الثاني: تناولت علة المعنى عند أبي على الفارسي الذي اتكأ عليها كثيرا في توجيهه للقراءات المختلف فيها بين القراء.
- الفصل الثالث: علة الحذف اعتمد عليها بالإضافة لعلة المعنى في توجيه القراءات.
- الفصل الرابع: علة القياس وقد اشتهر الفارسي بهذه العلة فهو بصري والبصريون يوصفون بأنهم أهل القياس بخلاف الكوفيين.
- الفصل الخامس: تناولت الدراسة فيه عللا متفرقة وردت عند الفارسي في الحجة .
- يتقاطع هذا البحث مع بحثي في الفصل الثاني منه في اعتماد الفارسي على الحمل على المعنى لحل مشكلات القراءات مع الاختلاف في النصوص.

- **أسباب اختيار موضوع البحث:**

يتلخص الدافع في اختيار موضوع (فاعلية المعنى النحوي في توجيه مشكل الشعر في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي) في الآتي:

- أن دراسة هذا الموضوع فيه بيان لشدة التواصل والترابط بين النحو والدلالة.
- الوقوف على منهج أبي علي الفارسي في معالجة النصوص الشعرية المشكلة في كتابه الشعر.
- بيان أثر المعنى النحوي الدلالي في توجيه دلالة النصوص الشعرية .

- **أهداف البحث:**
  - إبراز دور النحو في شرح مشكل الشعر عند أبي علي الفارسي.
  - الكشف عن وظائف الأدوات عند أبي علي الفارسي في كتاب الشعر ودورها في توجيه دلالة النصوص.
  - توضيح المسائل النحوية التي تعرض لها أبو علي الفارسي في كتاب الشعر.
  - معرفة طرائق أبي علي الفارسي في توظيف عوارض التركيب لتحليل النص الشعري.
- **تساؤلات البحث:**

يطرح هذا البحث العديد من التساؤلات محاولا الاجابة عنها وهي:

- ما مدى الربط بين النحو والدلالة في كتاب الشعر للفارسي؟
- كيف وظف أبو علي الفارسي المعنى النحوي في كشف مشكلات النص الشعري؟
- ما أثر عوارض التركيب في تحليل أبي علي الفارسي للنصوص الشعرية ومعالجتها؟
- ما الأثر الدلالي للأدوات في النص الشعري عند أبي علي الفارسي في كتاب الشعر؟

- **منهج البحث:**

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تناول النصوص الشعرية المشكلة في كتاب (الشعر) لأبي علي الفارسي،وبيان فاعلية المعنى النحوي الدلالي في كشف ومعالجة هذه المشكلات.

مصطلحات الدراسة:

الفاعلية: وصف في كل ما هو فاعل،مصدر صناعي من فاعل ومعناه:مقدرة الشيء على التأثير.

ومعنى فعل في تاج العروس: "الفعل بالكسر: حركة الإنسان، وقال الصاغاني: هو إحداث كل شيء من عمل أو غيره، فهو أخص من العمل.أو كناية عن كل عمل متعدّ أو غير متعدّ كما في المحكم.وقيل: هو الهيئة

العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير أولا كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا قاله ابن الكمال"[1].

المعنى النحوي: هو المعنى الوظيفي الذي تفيده عناصر التركيب من خلال وظائفها النحوية ونتيجة للتفاعل بين تلك الوظائف والمفردات المختارة يظهر (المعنى النحوي الدلالي)،" وهو الذي يمد الجملة بالمعنى الأساسي في علاقة الوظائف النحوية بعضها بالبعض الآخر ويفسر ما قد يؤدي إليه المنطوق الظاهري من الالتباس "[2].

وقد أطلق الدكتور تمام حسان على المعنى اسم المعنى الوظيفي، وقصد به أن لكل كلمة في السياق وظيفة معينة، وتأتي وظيفتها هذه من صيغتها ووضعها، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي [3]،فيقول: " إن جميع ما نسميه بالمعاني النحوية هو وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق "[4]

الأدوات:

الأداة لغة: "الآلة الصغيرة، وفي اصطلاح النحويين: اللفظة تستعمل للربط بين الكلام، أو الدلالة على معنى في غيرها، كـ ال التعريف في الاسم أو الاستقبال في الفعل وجمعها أدوات "[5].

تقصد الدراسة بالأدوات: مجموعة الكلمات التي تضم حروفا وأسماء وأفعالا تجتمع في أنها تؤدي وظيفة دلالية عامة هي التعليق،وليس لها معنى معجمي محدد.

والأداة من القرائن اللفظية عند تمام حسان حيث يقول في حديثه عنها: " ولكل أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصة فهي تتطلب بعدها شيء بعينه فتكون متعددة جوانب الدلالة، حيث تدل بمعناها الوظيفي وبموقعها،

١ – الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج ٣٠/ ص ١٨٢.
٢ – حماسة،محمد، النحو والدلالة، ص ٩٩.
٣ – ذيب، عماد زاهي، نظرية المعنى في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، إشراف محمد كاظم البكاء، جامعة مؤته، ١٩٩٩،ص ١٠
٤ – حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٩.
٥ – مجمع اللغة العربية بمصر، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥-٢٠٠٤، ص ١٠.

وبتضاممها مع الكلمات الأخرى، وبما قد يكون متفقاً مع وجودها من علامات إعرابيه على ضمائمها، وهذا التعدد في جوانب الدلالة بقرينة الأداة يجعلها في التعليق النحوي قرينة لفظية هامةً جداً ".[1]

عوارض التركيب: تقصد الدراسة بعوارض التركيب التغييرات التي تطرأ على البنية الأساسية فتغير في ترتيب عناصره أو تحذف أحدها أو تعدل به عن الوجه الذي يقتضيه.

"وعوارض التركيب من أكثر إمكانات النحو ثراء وقدرة على الكشف والتفسير، بما تمدَّ به الناظر في النص الشعري من تصور عميق لأسرار التراكيب ودقائقها"[2].

١ – حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٥.
٢ – عراقي، مصطفى، دور النحو في تفسير النص الشعري، ص ١٧٧.

الإطار النظري:

أولا: فاعلية المعنى النحوي في شرح النصوص عند القدماء والمحدثين:

" أدرك القدماء دور النحو في تفسير النص الشعري، فانطلقوا من النحو في تفسيراتهم وشروحهم، واعتمدوا على ما يقدمه النحو من إمكانات تفسيرية تعين على كشف ما يزخر به النص الشعري من أسرار، وما تنطوي عليه تجربة الشاعر من مشاعر وأفكار "[١].

" ومن المعروف أن حيوية النحو في القديم نبعت من أنه علم نصي، وغير خافٍ أن النحاة القدماء لم يوقفوا دراستهم على الجانب النظري فحسب، بل تخطوا ذلك إلى الجانب التطبيقي، وقد اتخذوا من القرآن الكريم والشعر القديم وشعر معاصريهم مادة خصبة للتطبيق النحوي، ومن هنا وجدت في خزانة التراث عشرات الكتب لشرح القرآن وتفسيره وإعرابه، وشرح مختارات الشعر، ودواوين بعض الشعراء شرحاً يقوم في جانب كبير منه على فهم العلاقات النحوية "[٢].

"فقد أدرك النحاة القدماء الوظيفة التي يؤديها المعنى النحوي في الكشف عن التراكيب، ومعرفة أسرارها وتفسير معناها "[٣].

فقد كان سيبويه من أوائل النحاة الذين أدركوا أثر فاعلية المعنى النحوي في تفسير النصوص، فلم يقتصر في دراسته للنحو على حدود الإعراب ومعرفة الصواب والخطأ، بل توسع النحو عنده وذلك باهتمامه ببيان أغراض التراكيب، وإلقاء الضوء على الشروط الدلالية للوظائف النحوية، وأثرها الدلالي، والبحث عن عوارض التركيب وبيان أغراضها ودلالتها [٤].

---

١ – أبوزيد، عصام عبد المنصف، فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر عند محمود حسن إسماعيل (دراسة نصية للتوابع)، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٥

٢ – حماسة، محمد حماسة عبداللطيف، اللغة وبناء الشعر، مكتبة الزهراء، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ١٥.

٣ – ينظر: حماسة، النحو والدلالة، ص ٢٥.

٤ – ينظر: أبو زيد، عصام عبد المنصف،فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر،ص ٢٣، وانظر: حماسة، النحو والدلالة، ص ٣٠

كما اهتم النحاة بعد سيبويه بفاعلية المعنى النحوي، ومنهم السيرافي الذي تبع سيبويه في أن النحو ليس محصوراً في حدود الصواب والخطأ، بل توسع إلى الاهتمام بالتراكيب "[١].

وهذا الاهتمام بالمعنى النحوي عند القدماء لم يكن مقصوراً على النحاة فحسب، فقد اهتم البلاغيون بالمعنى النحوي ومنهم عبد القاهر الجرجاني الذي أقام نظريته المعروفة بنظرية النظم على أساس المعنى النحوي[٢]، حيث يقول: " وإذا عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية لا تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب مواقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها من بعض"[٣].

ومن البلاغيين أيضاً الذين اهتموا بالمعنى النحوي وأثره في تفسير النص حازم القرطاجني" الذي عني بدراسة المستوى الشعري معتمداً على النحو في تحديد سمات هذا المستوى، ومدركاً أن الحاجة إلى النحو في تصحيح المعاني والأساليب، أولى من مجرد معرفة مجاري أواخر الكلم التي انشغل بها بعض متأخري النحاة "[٤].

وقد بدا هذا الاهتمام بفاعلية المعنى النحوي في تفسير النصوص واضحاً عند أبي علي الفارسي في كتابه (الشعر) والذي هو محور هذه الدراسة، فقد تميز بربطه بين علمي النحو والدلالة، ومحاولة إبرازه لأثر المعنى النحوي في الكشف عن المعنى في النصوص الشعرية.

أما على مستوى المعاصرين فقد استمرت الجهود في هذا المجال ولعل من أبرز المحاولات التي حاولت أن تعيد للمعنى النحوي أهميته في شرح النصوص الشعرية محاولة الدكتور محمد حماسة عبداللطيف في كتابه النحو والدلالة الذي دعا فيه إلى ضرورة المعنى النحوي في شرح النصوص وتفسيرها،

١ – ينظر المرجع السابق، ص ٢٧.
٢ – ينظر: أبوزيد، عصام عبد المنصف،فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر،، ص ٢٧.
٣ – الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الاعجاز، ص ٨٧.
٤ – أبوزيد، عصام عبد المنصف، فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر، ص ٢٧.

حيث يقول: "لقد اهتم كثير من القدماء بفاعلية المعنى النحوي في شرح النصوص وتفسيرها، وهناك نماذج كثيرة يمكن أن يبين فيها مدى الاعتماد على فاعلية المعنى النحوي والدلالي على أنه يمكن تلمس فاعلية المعنى النحوي في بعض تفاسير القرآن الكريم، وبعض شروح الشعر، وتفسير تراكيبه على تفاوت في ذلك "[1].

ومنها محاولة الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها الذي عني عناية خاصة بالكشف عن النظام النحوي وبيان ثراء مباحثه، المتمثلة في العلاقات، والقرائن سواء لفظية أو معنوية، وصولاً إلى الغاية التي يبتغيها وهي فهم النص[2].

ثانيا: التعريف الموجز بـ(كتاب الشعر) لأبي علي الفارسي:

قبل تقديم كتاب الشعر أشير إلى أن مؤلفه أبا علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفور بن محمد بن سليمان الفارسي ت ٣٧٧هـ [3]من العلماء الذين اغنوا الساحة العلمية بمؤلفاتهم التي شملت ضروب العربية من نحو وصرف ولغة وقراءات وغيرها [4].

ومن أهم مؤلفاته كتاب الشعر لغزارته العلمية وتنوع مادته والجدير بالذكر أن هذا الكتاب قد ظهر بأسماء مختلفة، فقد عرف بـ(إيضاح الشعر) و(شرح الأبيات المشكلة الإعراب) و(كتاب الشعر)، قال البغدادي: "وكتاب

١ – حماسة، محمد، النحو والدلالة، ص ١٧٧، وانظر عراقي، مصطفى، مقدمة دور النحو في تفسير النص الشعري، ص (ز).
٢ – ينظر: عراقي، مصطفى، دور النحو في تفسير النص الشعري، ص ١٤٣، وانظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، النظام النحوي ص ١٧٨ وما بعدها، فقد خصص الفصل الخامس في كتابه للحيث عن العلاقات النحوية وقرائن التعليق.
٣ – ينظر: الزبيدي، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ط٢ دار المعارف ١٩٧٤م، ص ١٢٠
٤ – ينظر: شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير وآثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، ط٣، ١٤٠٩هـ، ص ١٤٧.

الشعر يقال له (إيضاح الشعر)، وإعراب الشعر أيضا، وذكر أيضا أنه يسمى كتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح[١].

يعد كتاب الشعر لأبي علي الفارسي من أهم كتبه التي برز فيها أثر المعنى النحوي في تحليل النصوص، وصفه المحقق بأنه: "كتاب نحو ومعان. أداره أبو علي على الشعر"[٢]، وتكمن أهميته في توظيفه للمعنى النحوي في تأويل مشكلات الشعر عند القدماء. ويمثل مرحلة النضوج عند الفارسي؛ مما يدل على ذلك طول المباحث، وكثرة المناقشات والتعليلات وكثرة الأدلة والاستشهاد بالنظير وافتراض التساؤلات.

وقد تناول الفارسي في هذا الكتاب قضايا كبرى من قضايا اللغة والنحو، ومنها على سبيل المثال الاتساع، والحمل على المعنى، والحمل على اللفظ، والتقديم والتأخير والحذف، والزيادة وغيرها من القضايا.[٣]

ويمكن عرض ملامح منهج أبي علي في كتاب الشعر في الآتي:

١- الإكثار من الشواهد الشعرية.
٢- الاهتمام بالتقسيم المنطقي مثل قوله في (أسماء الأفعال): "لا تخلو من أن تكون اسما أو فعلا، ولو كان شيء من ذلك فعلا لاتصل الضمير بما اتصل به منها على حد ما يتصل بالأفعال، فلما اتصل به على حد اتصاله بغير الفعل ثبت أنه اسم وليس بفعل "[٤]
٣- إيراد الاعتراضات والإجابة عليها.
٤- أسلوب الحوار والجدل في عرض المسائل التي يحتويها النص الشعري.

خلاصة القول أن أبا علي في كتاب الشعر ناقش مسائل دعت إليها ضرورة إعراب ما أشكل من الشعر، فيورد النص الشعري ثم يناقش موضع

---

١ - ينظر: البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب،تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ط٤ ١٩٩٧م، ج٢ ٢٣١، ٢٥٤، ج٦ ٥٣٤

٢ - الطناحي، محمود، مقدمة تحقيق كتاب الشعر، ١/ص١٤، مكتبة الخانجي الطبعة الأولى ١٩٨٨م،ص١٤

٣ - ينظر المرجع السابق، ص ٣١.

٤ - الفارسي، أبو علي، كتاب الشعر، ٤/١.

الإشكال في البيت مناقشة تتضح معها القاعدة، فهو دراسة للنحو من خلال النصوص.

وقد حرص الفارسي في كتابه على العناية بالتراكيب وربطها بالمعنى، وظهر فيه التفاعل بين المعنى النحوي والدلالي، فنجد عنده اختلاف دلالة التراكيب حسب اختلاف المعنى، وذلك في تعدد الأوجه الإعرابية، حيث يعرض دلالات الأوجه الإعرابية الجائزة في النص ثم يوجه الدلالة الأقوى منها، وهو من أهم ما يميز أسلوب الفارسي، كما نجد عنده هذا التعدد في دلالات الأدوات أو ما يسمى (حروف المعاني)، كما يظهر في كتبه الخروج عن الأصل والتغيرات التي تطرأ على التركيب من حذف، وتقديم وتأخير، وعدول عن المطابقة وغيرها من العوارض فيذكر عدول النص عن المعنى الأصل إلى معنى آخر لغرض دلالي يقصده الشاعر، ويختلف باختلاف السياق الذي يرد فيه.

الفصل الأول: فاعلية المعنى النحوي في توجيه الاحتمالات الإعرابية في كتاب الشعر:

١. تعريف الإعراب لغة واصطلاحا:

جاء في لسان العرب: "الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة، يقال: أعرب عنه لسانه، وعرَب: أي أبان و أفصح، وأعرب عن الرجل بين عنه. وإنما سمي الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه" .[١]

وفي الهمع: " الإعراب، الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، ومنه حديث (والثيب تعربُ عن نفسها).[٢] وعند ابن جني الإعراب هو " الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاَ واحداً لأستبهم أحدهما من صاحبه".[٣] وعرفه ابن هشام اصطلاحا بأنه: " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع " [٤].

- **العلاقة بين الإعراب والمعنى.**

"تعد ظاهر الإعراب من الظواهر المهمة في اللغة العربية بل هي من أبرز من سماتها"[٥] فهو"وسيلة من وسائل إظهار المعنى و إيضاحه، يراد بها الإفصاح عما يقصد إليه المتكلم، وقد يفهم منه أنه مظهر من مظاهر الدقة في البيان، لأن تركيب الألفاظ في حد ذاته يكون في أكثر اللغات دلالة كافية على

---

١ – ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٥٨٨/١، مادة (عرب).

٢ – السيوطي، جلال الدين،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالسلام هارون، عبدالعال سالم مكرم، جامعة الكويت، مؤسسة الرسالة، ١ / ص ٤٠

٣ – ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ١ / ٣٥،(باب القول على الإعراب).

٤ – الأنصاري،ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢-٢٠٠١، ص ٢٢.

٥ – الربيعي، هدى، اثر اختلاف الإعراب في توجيه المعنى في كتب معاني القران واعرابه، رسالة دكتوراه، إشراف نعمة الغزاوي، جامعة الكوفة، ١٤٢٣ – ٢٠٠٣، ص١

المعنى، وإيضاحاً مغنياً لمضمون الكلام وقصد الكلام "[1]. وقد "دلت المصادر على أن العلماء كان يرون أن الحركات الإعرابية دوال على المعاني التي تعتور الأسماء وقد بينوا أن تحصيل المعنى من اللفظ لا يكون إلا بتمييز وجوه حركات الإعراب إذا كان قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه "[2] "وأشارت من جهة أخرى إلى أن من العلماء من شكك في حقيقة الاعراب فدار جدل في دلالة الحركات الإعرابية على المعاني وعدم دلالتها، والحق أنه كيف لا أثر للإعراب في المعنى و إننا نجد أنفسنا كثيراً ما يعسر علينا فهم أبيات من الشعر أو تراكيب وجمل من غير حركات إعراب فلا نستطيع أن ننكر ما في الحركة الاعرابية من دلالة على المعنى تيسر وتسهل عملية الفهم"[3].

- **أثر تعدد الأوجه الإعرابية على المعنى.**

في اللغة العربية عدد محدود من علامات الاعراب " يتوزع على الوظائف النحوية المختلفة، وبطبيعة الحال لابد أن تشترك أكثر من وظيفة نحوية في علامة واحدة كاشتراك وظيفة المبتدأ أو الخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان، وخبر إن في الرفع، واشتراك المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمنادى في النصب، ومن هنا لا يمكن القول بأن العلامة الاعرابية وحدها هي التي تحدد المعنى النحوي المعين، بل لابد من أن تكون هناك في الجملة وسائل أخرى تعين على تحديد هذا المعنى النحوي، وهي ما سماها تمام حسان القرائن"[4].

---

١ – جمعة، زينب، الإعراب والمعنى في العربية، جامعة بغداد، كلية الإعلام، ص٦.
٢ – الربيعي، هدى، اثر اختلاف الاعراب في توجيه المعنى، ص ٤.

٣ – الربيعي، هدى، اثر اختلاف الاعراب في توجيه المعنى، ص ٤
٤ –حماسه،محمد حماسه عبداللطيف، من الاعجاز القرآني تعدد أوجه الاعراب في الجملة، مكتبة الامام البخاري، الطبعة الأولى، ١٤٣٠–٢٠٠٩، ص٣٣، وانظر االغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان ص ١٩١.

"وهنا نجد أن اشتراك أكثر من معنى نحوي كالفاعلية و الابتداء و الخبرية وغيرها في علامة الرفع مثلا كان مدعاة لتعدد الأوجه الإعرابية في الكلمة الواحدة"[١].

"إن الأوجه النحوية ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وإن جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أن هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، و إن لك الحق أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء وإنما لكل وجه دلالته"[٢].

ويظهر تعدد الأوجه الإعرابية في الكلمة الواحدة واضحا عند أبي علي الفارسي في كتابه الشعر.

وفي هذا الفصل سأتناول موضوع (تعدد الأوجه الإعرابية) وذلك على ثلاثة مباحث:

١-تعدد الأوجه الإعرابية في المرفوعات.

٢- تعدد الأوجه الإعرابية في المنصوبات.

٣- تعدد الأوجه الإعرابية بين الرفع والنصب.

١- حماسه، من الاعجاز القرآني تعدد أوجه الاعراب في الجملة،ص ٣٤.

٢ - السامرائي، فاضل صالح،معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر،عمان، الطبعة الخامسة، ١٤٣٢ - ٢٠١١، ١ / ص ٩.

المبحث الأول: تعدد الاحتمالات الاعرابية في المرفوعات، ودلالتها في توجيه النص الشعري.

- قال أبو علي في بيت عدي بن زيد:

أَرَواحٌ مُودِعٌ أم بُكورُ أنت فانظُرْ لأيّ حالٍ تصيرُ

"قوله: (أنت) يجوز أن يكون ابتداء، ويجوز أن يكون مرتفعاً بمضمر، يفسره الظاهر، فإذا ارتفع بالابتداء، جاز أن يكون خبره مضمرا، وذلك المضمر مما يليق أن يسند إلى من فارق خليطه، نحو المحزون، والمهموم، كأنه: أنت المهموم وهذا الوجه قد قاله سيبويه، ويجوز أن يكون خبره قوله: (أرواح) والمعنى: أذو رواح أم بكور أنت؟ والفاء في هذه الوجوه عاطفة جملة على جملة[1].

وكذلك إن جعلت قوله: (أرواح) ابتداء، وأضمرت له الخبر، كأنك قلت: أرواح مودع لك أم بكور؟ والأحسن إذا أضمرت هذا الخبر، أن تضمره بين ما بعد همزة الاستفهام و (أم) لأنك لا تسأل عن قولك (لك) وإنما تسأل عن أحد الاسمين، فإنما تجعل ما تسأل عنه يلي حرف الاستفهام، وما لا تسأل عنه بينهما، فيكون التقدير: أرواح مودع أم بكور. وإن شئت أضمرت ظرفا من المكان، و إن شئت من الزمان، لأن المبتدأ أحدث،ويجوز أن تجعل قوله: أرواح مودع خبر ابتداء محذوف، وتضمره حيث أضمرت (لك) أو (ثم) أو اليوم وتجعل (أنت) المذكورة ابتداء آخر، وإن شئت كان مرتفعا بالفعل كما تقدم "[2].

"ويجوز إذا جعلت (أنت) المظهرة مبتدأ، أن تجعل خبره (انظر) فتكون الفاء زائدة، كما حكاه أبو الحسن، من قوله (أخوك فوجد). وقال النمر:

لا تَجْزَعِي إن مُنْفِساً أهلكتُهُ و إذا هلكتُ فعند ذلك فاجْزَعِي

ويجوز ارتفاع بالابتداء، وإن كان في موضع الخبر نهي، كما جاز أن يرتفع بالابتداء، وإن كان في موضع الخبر أمر، وذلك قول الجميح:

ولو أرادتْ لقالَتْ وهْيَ صادقةٌ إنَّ الرّياضةَ لا تُنْصِبْك للشّيبِ

---

١ – الفارسي، كتاب الشعر، ١ / ٣٢٥-٣٢٦.
٢ – المرجع السابق، ١ / ص ٣٢٦.

وكذلك قول الآخر أنشده أبو زيد:

وكُونِي بالمكارِمِ ذكّريني ودَلَّى دَلَّ ماجِدةٍ صَناعِ

ألا ترى أن المعنى: كوني مذكرة بالمكارم، وليس يريد: كوني بالمكارم، ويقوي ذلك قوله في هذا البيت:

ألا يا أُمَّ فارِعَ لا تلُومِي على شيءٍ رفعتُ به سَماعِي

فالمعنى: لا تلوميني على ما يرتفع به صيتي و ذكري، وذكريني به فذلك يكون (أنت) مرتفعاً بالابتداء وخبره قوله: فانظر"[1].

"ويجوز أن يرتفع (أنت) بفعل مضمر، تفسيره: (انظر) وهذا الوجه قد أجازه سيبويه، ولو أظهرت ذلك الضمير، كما تظهر في قولك: أزيداً ضربته ؟ فتقول: أضربت زيداً ضربته ؟ للزم أن تقول: انظر فانظر، لأنك إذا أظهرت المضمر، اتصل الضمير المنفصل به، ولم ينفصل كما كان ينفصل إذا كان الفعل مضمراً، ومثل ذلك في ارتفاع الاسم بمضمر لو أظهرته على التمثيل لاتصل به الضمير في قوله:

فمَن نحن نُؤْمِنه يَبِتْ وهو آمِنٌ ومَن لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعا

فنحن: مرتفع بمضمر يفسره (نؤمن)، فلو أظهرت ذلك الفعل المضمر في التمثيل، لكان: فمن نؤمن نؤمن"[2].

يظهر في النص السابق التعدد في توجيه المحل الإعرابي للضمير (أنت) على عدة وجوه، ولكل وجه منها دلالته.

فالوجه الأول في البيت:

يجوز أن يكون (أنت) مرفوعا على أنه مبتدأ، وإذا ارتفع بالابتداء جاز في خبره عدة تقديرات، فيجوز في خبره الاظهار ويجوز الاضمار ؛ يجوز أن يكون " أنت مبتدأ، وخبره مضمر، والتقدير: أنت المهموم وهذا مما يخالط المرء

١ – المرجع السابق، ١ / ٣٢٦ – ٣٢٧.
٢ – المرجع السابق، ١ / ٣٢٨.

المهموم والمحزون، وهذا الوجه قد قال به سيبويه في الكتاب وتقديره عنده: أنت الهالك[١].

"ويحتمل أن يكون (رواح) خبرا عن (أنت)، والتقدير: أذو رواح أنت؟

ويحتمل أن يكون (رواح) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير:ألك رواح ؟"[٢]، فيجوز أن تجعل الخبر المضمر ظرف زمان أو ظرف مكان كما سبق ؛ لأن (رواح) اسم حدث،وليس اسم جثه، واسم الحدث يجوز فيه الاخبار بظروف الزمان، أو ظروف المكان.

"ويحتمل أن يكون (رواح مودع) خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: أرواحك رواح مودع"[٣].

الوجه الثاني:

يجوز أن يكون (أنت) مبتدأ، وخبره مظهر وهو قوله: (فانظر)، وتكون الفاء في هذا الوجه زائدة، كما في قول الأخفش: أخوك فوجد، فهو يرى جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا كان جملة طلبية كأمر أو نهي، وتكون الفاء زائدة. فيكون (أخوك) مبتدأ خبره أمر (فوجد)، والفاء زائدة، وتبعه في هذا الرأي الفارسي، وقد استدل بنصوص شعرية مماثلة ليثبت صحة هذا الوجه.

وذلك في قول النمر: لا تَجْزَعِي إن مُنْفِساً أهلكتُهُ

فيكون (منفسا) مبتدأ خبره أمر (فاجزعي) والفاء زائدة،فالخبر في البيت السابق أمر وقد جاء وقوع الخبر نهي في نحو قوله:إنّ الرياضة لا تنصبك للشيب."فقد وقعت جملة النهي (لا تنصبك) خبر لإن"[٤]

وكذلك في قول الآخر: وكوني بالمكارم ذكريني

---

١ –ينظر: سيبويه،الكتاب،تحقيق عبدالسلام هارون، ١٣٥/١

٢ –ابن الشجري، هبة الله، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، ١/ ١٣٥

٣ –المرجع السابق، ١/ ١٣٦

٤ –ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، إشراف إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ –١٩٩٨، ٤٢٥/١

والمعنى: كوني مذكرة بالمكارم، فوضع الامر في الخبر فأصبح (ذكريني)

فاستدل الفارسي بهذه النصوص على جواز ارتفاع المبتدأ حتى وإن وقع في خبره أمر أو نهي، فكذلك في بيت عدي يجوز ارتفاع (أنت)بالابتداء، وخبره أمر فانظر.

وبعد النظر في الوجه السابق، يتضح أنه ضعيف وذلك ؛لأن الخبر إذا وقع جملة فإنه لابد أن يشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، والفاء في الوجه السابق زائدة على رأي الأخفش، وتبعه الفارسي، فليس في جملة الخبر على هذا التقدير ضمير رابط يعود إلى المبتدأ.

"فالضمير يقوم بوظيفة أساسية في الربط بين المبتدأ والخبر، وهذا الضمير المشترط في الخبر هو ضمير المبتدأ نفسه فكأن المبتدأ يذكر مرة أخرى في جملة الخبر، لأن الضمير وما يعود عليه واحداً في المعنى"[1].

كما أن سيبويه لم يثبت هذا الوجه،وهو عنده يشبه (زيد فاضربه)، ولم يجز سيبويه هذا الوجه على الاضمار بسبب دخول الفاء في خبر المبتدأ، فتأول ذلك على وجوه أراد بها تصحيح دخول الفاء[2]فهذا يدل على ضعف هذا الوجه.

الوجه الثالث:

أنه يجوز أن يرتفع (أنت) بفعل مضمر يفسره المظهر، فيكون (أنت) فاعل لفعل محذوف يفسره الظاهر (فانظر)، وقد كان الضمير مستترا،فلما حذف الفعل انفصل الضمير وظهر في الكلام.

ولو أظهرت الفعل المضمر كما تظهره في " أزيدا ضربته ؟ فتقول: أضربت زيداً ضربته، للزم أن تقول انظر فانظر، فيتصل الضمير بالفعل ولا ينفصل كما إذا كان الفعل مضمراً.

---

١ – حماسة،محمد حماسه عبداللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٠٦.

٢ –ينظر: الشنتمري، الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق رشيد بلحبيب، ١٤٢٠–١٩٩٩، ١/٣٧١.

واستدل الفارسي على هذا الوجه ببيت مثل بيت عدي في أن الاسم فيه مرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر وهو قول الشاعر: (فمَن نحن نُؤْمِنه يَبِتْ وهو آمِنٌ ومَن لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعا) (فنحن) فاعل مرتفع بفعل مضمر يفسره (نؤمن) ولو أظهرته لقلت: فمن نؤمن نؤمن

وقد ورد هذا البيت في التعليقة حيث يقول أبو علي:" أحد القولين فيه (أنت) على فعل مضمر مرتفع (فانظر) تفسره، ولو أظهرت ما ارتفع عليه في التمثيل لقلت: انظر فانظر، فاتصل الضمير لأنه موضع لا ينفصل فيه، ألا ترى أنك إذا قلت: أقام زيد قام، فإن وضعت موضع المضمر مظهرا قلت: أنت قمت فإن أظهرت الفعل الذي ارتفع (أنت) عليه تمثيلا قلت: أقمت قمت، فاتصل الضمير بالفعل ولم يجز أن ينفصل هنا "[1].

ويؤيد هذا الوجه في أنه يصح ذكر الفاعل وفعله الرافع له محذوف ابن يعيش،حيث يقول : " اعلم أن الفاعل قد يذكر وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه، وذلك لأن الانسان قد يرى مضروبا أو مقتولا ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضي فاعلا في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول: من ضربه؟ أو من قتله؟ فيقول المسؤول: زيد أو عمرو ويريد ضربه زيداً أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر وإن لم ينطق به لأن السائل لم يشك في الفعل، وإنما يشك في فاعله، ولو أظهره فقال: ضربه زيد لكان أجود شيء، وصار ذكر الفعل كالتأكيد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾[2].

على سؤال من سأل من يسبحه ؟ فقيل: رجال، أي يسبح له رجال، فرفع رجالاً بعده لهذا الفعل المضمر"[3].

---

١ – الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١، ١٤١٢-١٩٩١، ٢/٢٢٣٠٠،٢٢٢

٢ – سورة النور ٣٦.

٣ – ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٨٠.

وهذا الوجه أحد الأوجه التي أجازها سيبويه في البيت، يقول: "ترفع (أنت) على فعل مضمر، لأن الذي من سببه مرفوع، وهو الاسم المضمر الذي في انظر "[1].

- قال أبو علي: "وأنشد أبو زيد:

فخيرٌ نحن عندَ الناسِ منكمْ إذا الدَّاعي المُثوّبُ قال يالا

قال أبو عمر: كان أبو الحسن يزعم أن ذلك لا يجوز في الكلام، لأن (منكم) من صلة (خير) والقول في ذلك أنك إذا قدرت (نحن) ابتداء، و (خير) خبره، لم يجز في الكلام، ذلك لأن تفصل بين الصلة والموصول، بالأجنبي منهما، وإن قدرت ارتفاع (خير) بالابتداء، وجعلت (نحن) مرتفعا به وإن لم يعتمد على شيء فإنه لا يقبح الفصل، ولم يكن الفاعل في هذا كالابتداء، لأن الفاعل بمنزلة جزء من الفعل فإنه لا يقبح الفصل، ولم يكن الفاعل في هذا كالابتداء، لأن الفاعل بمنزلة جزء من الفعل ألا ترى أن سيبويه أجاز: ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد، إذا رفع الكحل بأحسن، ولو رفع فقال: ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد، فرفع الكحل بالابتداء، لم يجز الفصل بينهما بالفاعل. وقد يمكن أن يكون (نحن) التي بعد (خير) تأكيداً للضمير الذي في (خير) وأن يكون (خير) خبر لمبتدأ محذوف، وهو (نحن) فلا يكون حينئذ أيضا فصل بأجنبي "[2].

في النص السابق تعددت أوجه الإعراب في رفع الضمير (نحن) على ثلاثة أوجه، ويظهر المشكل في النص الشعري في الفصل بالأجنبي، وأثره في تفضيل معنى على اخر.

- **الوجه الأول:**

وهو رأي أبي الحسن الأخفش رفع نحن بـ (خير) على أنه فاعل سد مسد الخبر، كما ارتفع (سائره) بمثل في بيت ذي الرمة من قوله: شخت الجزارة

---

١ – سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، ١ / ١٤١،وانظر: الشنتمري، الأعلم،النكت في تفسير كتاب سيبويه، ١/٣٧١.
٢ – الفارسي، كتاب الشعر، ١ / ٢٧٢.

مثل البيت سائرة، ورفع الاسم بعد الوصف دون الاعتماد على استفهام أو نفي، ومن ذلك قولك: قائم أخواك، فترفع أخواك بالوصف، دون الاعتماد على نفي أو نهي، وإن حصل فصل لم يكن أجنبي. واستدل الأخفش على صحة رأيه في رفع نحن (بخير) أن سيبويه قد رفع الاسم الظاهر بعد أفعل التفضيل.

يقول ابن يعيش: "وقد أجاز أبو الحسن أن يعمل المصدر من غير اعتماد، فتقول على مذهبه: قائم زيد، فيكون قائم مبتدأ، وزيد مرفوع بفعله وقد سد مسد الخبر، لحصول الفائدة به وتمام الكلام "[1].

- **الوجه الثاني:**

أن يكون (نحن) مبتدأ مؤخر، و (خير) خبر مقدم، وقد اعترض الأخفش على هذا الوجه ولم يجزه، وذلك لوقوع الفصل بالأجنبي (المبتدأ) بين الصفة والموصوف على هذا التقدير.

- **الوجه الأخير:**

أن يكون المبتدأ محذوف تقديره (نحن)، و (خير) خبر للمبتدأ المحذوف، و (نحن) المظهرة تأكيد للضمير المحذوف الذي في (خير)، وفي هذا الوجه لا يقع فصل بالأجنبي.

ويظهر أن الوجه الأول من هذه الوجوه قريب من الوجه الثالث، وهو عمل الوصف (خير) في الضمير المستتر " ومجيء الضمير (نحن) تأكيداً له،إلا أن الفارسي يأخذ عليه مجيء الضمير بلفظ المتكلم وكان ينبغي أن يكون على لفظ الغيبة، ويستدل على صحة هذا الرأي بأن "أبا عثمان – يقصد المازني – قال في الإخبار عن الضمير الذي في منطلق، من قوله: أنت منطلق:إن أخبرت عن الضمير الذي في منطلق من قوله: أنت منطلق، لم يجز ؛ لأنك تجعل مكانه ضميرا يرجع إلى (الذي)، فيصير المخاطب مبتدأ، ليس في خبره ما يرجع إليه، فهذا من قوله يدل على أن الضمير، وإن كان للمخاطب، في أنت منطلق، فهو على لفظ الغيبة.

---

١ – ابن يعيش، شرح المفصل، ٦ / ٧٩.

وإذا أجاز الوجه الأول الذي تأوله أبو الحسن الأخفش لم يكن في الأدلة التي حملها على هذا البيت صحة، وذلك في رفع الاسم الظاهر بعد التفصيل[١].

"فلا يرفع أفعل التفضيل في اللغة المشهورة اسماً ظاهراً لأن شبهه باسم الفاعل على ضعيف من قبل أنه في حال التنكير لا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع بخلاف اسم الفاعل، والصفة المشبهة به، فإن أدى ترك رفعه الظاهر إلى فصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل والمفضل عليه تخلص من ذلك بجعل المبتدأ فاعل أفعل، بشرط كونه سببياً، وإنما اشترط كون الظاهر سببياً، لأن ذلك يجعله صالحاً للقيام مقام المضمر، فإن الاستغناء بالظاهر السببي على المضمر كثير"[٢].

وقد جاء عند السيوطي في تعليقه على البيت السابق قوله:"(خير) مبتدأ، و(نحن) فاعل، وفيه شذوذان: إعمال الوصف غير معتمد، ورفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل، ولا يكون (خير) خبرا مقدما لئلا يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومن بالأجنبي، وهو المبتدأ.

وقد يؤول على تقدير خير خبرا لنحن محذوفة، وجعل نحن المذكورة مؤكدة للضمير المستتر في خبر العائد على نحن المحذوفة "[٣].

وقد تحدث أبو علي الفارسي على هذه الوجوه في البغداديات، وكان تخريجه للبيت على ثلاثة وجوه كما سبق في كتابه الشعر. لكنه يؤيد كون (نحن) تأكيداً،حيث يقول:" وحسن هذا التأكيد، لأنه حذف المبتدأ من اللفظ، ولو لم يحذف كان حسناً أيضا، وإذا كان كذلك لم يقع الفصل بشيء أجنبي بل بما هو منه، ويحسن الفصل به "[٤]،ويرى قبح الوجه الأول الذي أجازه الأخفش، فيقول بعد ذكره للوجه المذكور سابقا: " إلا أن ذا قبيح، لأن (خير) وبابه لا يعمل عمل الفعل إذا جرى على موصوفه إلا مستكرهاً قليلاً، فإذا كان جارياً على الموصوف

١ – ينظر: الفارسي، كتاب الشعر، ٢٨٨/١

٢ – ابن مالك،جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، عبدالمنعم هويدي، أشرف على تصحيح تجاربه وطبعه أحمد يوسف رياح، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ – ١٩٨٢، ص ١١٣٩ – ١١٤٠.

٣ – السيوطي، جلال الدين، شرح شواهد المغني، علق عليه أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ص٥٩٦،٥٩٥

٤ – الفارسي، البغداديات، ٤١٦.

قليلاً، قبيحاً إعماله في الظاهر كان إعماله مبتدأ غير جار على شيء أقبح و أشد امتناعاً "[1].

ويؤكد رجحان الوجه الأول الذي ذكره في البغداديات وهو قوله: نحن تأكيداً، فيقول: "والوجه الأول حسن سائغ"[2].

- قال أبو علي: "قال ذو الرمة:

شَخْتُ الجُزارَةِ مِثْلُ البيتِ سائُرهُ من المُسُوحِ خِدَبٌ شَوْقَبٌ خَشِبُ[3]

القول في ارتفاع (سائره): أن يكون على ضربين، أحدهما: أن يرتفع بمثل، لأنه يجوز أن يعمل عمل الفعل، كما تقول: قائم الزيدان، فترفعهما بقائم، وإن لم تعتمد به على شيء، وهذا في مثل هذا البيت أحسن، لأنه قد جرى على موصوف، فإذا كان كذلك رفعته به، ويكون (من المسوح) متعلقا بما في (مثل) من معنى الفعل، ولم تفصل بأجنبي، ألا ترى الفاعل لا يكون أجنبياً مما يرتفع به، والوجه الآخر: أن يرتفع (سائره) بالابتداء كأنه: شخت الجزارة سائره مثل البيت من المسوح، فتقدم خبر المبتدأ. فإذا حمله على ذلك احتمل قوله: (من المسوح) أمرين:

أحدهما: أن يكون صفة لمثل، لأنه نكرة، وإن أضفته إلى المعرفة.

والآخر: أن يكون حالاً من المضاف إليه، الذي هو (البيت) وفي كلا الوجهين يقع الفصل بالمبتدأ الذي لا يلابس الحال ولا الوصف"[4].

---

١ – المرجع السابق، ص ٤١٧

٢ – الفارسي، البغداديات، ص ٤١٧.

٣ –الجزارة: عنقه وساقاه وكذلك هو من كل ذات أربع، وأراد سائره مثل البيت من المسوح يريد بيتا من شعر شبهه به لسوداه، وخدب: ضخم، وشوقب: طويل، وخشب: جاف، وسيف خشب: حديث الصنعة لم يحكم.
والاخشب: الغليظ من الارض.
(البكري، أبو عبيد،اللآلئ في شرح أمالي أبي القالي، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤ – ١٩٣٦، ٤٥٤/١)

٤ – الفارسي، كتاب الشعر ١/ ٢٨٦.

يظهر في النص السابق التعدد في توجيه الاسم المرفوع (سائره) عند أبي علي الفارسي على وجهين أحدهما: الرفع بمثل، والآخر: الرفع بالابتداء، ولكل وجه بمنهما دلالته، ويظهر المشكل في البيت الشعري في الفصل بالأجنبي وأثره في تفضيل وجه على آخر.

"ويرى النحاة أنه لا يجوز الفصل بين الشيئين المترابطين بعمل، أو بعبارة أخرى: لا يجوز أن يفرق بين العامل والمعمول بأجنبي. والمقصود بالأجنبي مالم يعمل فيه العامل، فلا يفصل بين الفعل ومعموله بشيء لم يعمل فيه الفعل،فلا تقول مثلا في (كانت الحمى تأخذ زيداً) (كانت زيداً الحمى تأخذ)، لأنك تكون بين الفعل العامل (كان)ومعموله (الحمى)ب (زيداً) وهو مفعول (لتأخذ) فهو أجنبي وقع بين العامل والمعمول "[1].

وقد تحدث ابن جني عن الفصل بالأجنبي، وجعل له عنواناً في كتابه الخصائص (الفروق والفصول) يقول: "وعلى الجملة فكلما ازداد الجزاءان اتصالاً قوي القبح الفصل بينهما ".٢ وقد أفرد أبو علي الفارسي باباً من كتابه هذا بعنوان باب ما جاء من الشعر من الفصل بين المبتدأ أو خبره وبين غيرهما بالأجنبي "٣.

ويظهر الفصل بالأجنبي وأثره على دلالة النص في البيت السابق ففي الوجه الأول:

يجوز أن يرتفع (سائره) بمثل، فيكون فاعل سد مسد الخبر لأنه وصف يعمل عمل الفعل، ومن دون أن يعتمد هذا الوصف على استفهام أو نفي كما جاز رفع الزيدان بقائم في قولنا: قائم الزيدان من دون اعتماد الوصف، وفي هذا الوجه يتعلق الجار و المجرور (من المسوح) بما في مثل من معنى الفعل، ولا يحصل في هذا الوجه فصل بالأجنبي، ونجد أن الفارسي يرجح هذا الوجه بقوله: (وفي مثل هذا البيت أحسن).

---

١ – السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها و أقسامها، دار الفكر،الطبعة الثانية، ١٤٢٧– ٢٠٠٧،ص ٦٦

٢ – ابن جني، الخصائص،، تحقيق محمد النجار، ٣٩٠/٢

٣ – الفارسي، أبو علي، كتاب الشعر، ١/ ٢٦٧.

أما الوجه الآخر للبيت:

فهو أن يكون (سائره) مبتدأ مؤخر، ومثل خبر مقدم، ويكون تقدير البيت " شخت الجزارة سائره مثل البيت من المسوح " فتقدم خبر المبتدأ.

وفي هذا الوجه يحتمل الجار والمجرور (من المسوح) أحد أمرين:

إما يكون صفة لمثل فهي نكرة حتى وإن أضفته إلى معرفة، فهو من الأسماء الموغلة غي الإبهام

يقول ابن يعيش: " وقد جاءت اسماء أضيفت إلى المعارف ولن تعترف بذلك، لإبهام الذي فيها و أنها لا تختص واحداً بعينه وذلك غير ومثل وشبه فهذه نكرات وأن كن مضافات إلى معرفة "١

أما الوجه الآخر: أن يكون (من المسوح) حال المضاف إليه وهو قوله (البيت) وفي كلا الوجهين يقع الفصل بالأجنبي وهو المبتدأ (سائره)، ونجد أبا علي الفارسي في هذا الوجه يرى أن الفصل بالمبتدأ لا يخل بالحال ولا الصفة.

ثم نجده في موضع آخر من هذا الكتاب يرفض هذا الوجه من الإعراب، وعلته في ذلك الفصل بالأجنبي، حيث يقول: " فإن (سائره) يرتفع بمثل، ولا يكون ابتداء مؤخراً، لأنك حينئذ تفصل بين الحال وذي الحال بالأجنبي منهما، وهذا النحو من الفصل بالأجنبي، وإن كان قد جاء في الشعر، فإذا أمكن حمله على غيره، لم يحمل على الفصل "٢.

فأبو علي الفارسي يرى أن الفصل بالأجنبي من ضرورات الشعر، ومع ذلك إن أمكن حمل البيت على تقدير آخر ليس فيه فصل بأجنبي فإنه يحمل عليه، فهذا دليل على توجيهه للوجه الأول، وذلك لخلوه من الفصل بالأجنبي، فلا يصح أن تفصل بين الصفة (من المسوح) وموصوفه (مثل) لأن (مثل)موغل في الإبهام.

كما أنه لا يصح أن تفصل بين الحال وصاحبه بأجنبي عنهما، ولا يصح أن يأتي الحال من المضاف إليه. ودليل آخر على توجيه الوجه الأول

---

١ –ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٥/٢

٢ – الفارسي، كتاب الشعر، ١ / ١٠٤.

وهو جواز رفع الاسم بالوصف دون الاعتماد على نفي أو استفهام وذلك برفعه على أنه فاعل سد مسد الخبر.

كما أن "مذهب جماعة من النحويين أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف اسما ظاهراً، ولا يجوز أن يكون ضميرا منفصلاً، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم، والضمير مبتدأ مؤخر"[1]، وفي بيت ذي الرمة جاء الاسم ظاهراً بعد الوصف، وهذا يؤكد صحة الوجه الأول.

- قال أبو علي في بيت أمية:

له ما رأتْ عينُ البصيرِ وفَوْقَه سماءُ الإلهِ فوقَ سِتِ سَمائيا

"المعنى: وفوق ما رأت عين البصير سماء الإله.فأما (فوق ست سمائيا) فمن رفع الاسم بالظرف كان متعلقاً بمحذوف، وفي موضع حال، والعامل فيها الظرف، وذو الحال سماء الإله، والذكر الذي في قوله: (فوق ست سمائيا) المرفوع يعود إليها.

ومن رفع الاسم بالابتداء، كان التقدير عنده: وسماء الإله فوقه، وكان قوله:(فوق ست سمائيا) حالاً من الذكر المرفوع في (فوقه) والذكر في قوله: (فوق ست سمائيا) يعود إلى هذا الذكر.[2]

ولا يجوز أن يكون (فوق ست سمائيا) حالاً من (سماء الإله) كما كان في القول الآخر، لأنه لم يعمل فيها ما يصح أن يكون عاملاً في حال، ولا تعمل (السماء) في حال.

فإذا كان كذلك علمت أن الحال التي هي(فوق ست سمائيا) عن الذكر العائد إلى الابتداء العامل فيها الظرف العامل في ذي الحال الرفع "[3].

يظهر في النص السابق التعدد في توجيه الاسم المرفوع (سماء الإله) على وجهين: الرفع بالظرف، والرفع بالابتداء، ويبرز المشكل في هذا النص في

١ – ابن عقيل،حاشية شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد،المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠١٤ – ١٤٣٥، ١/١٨١.
٢ – الفارسي، كتاب الشعر، ١ / ٢٢٧–٢٢٨.
٣ – المرجع السابق، ١/ ٢٢٨.

مسألة رفع الاسم بالظرف إذا لم يعتمد الظرف على نفي أو استفهام قبله[1]، وذلك على أحد قولين: أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الظرف هو الذي يرفع الاسم بعده، وهو مذهب أبو الحسن الأخفش والمبرد من البصريين، وأما البصريون فالاسم الواقع بعد الظرف عندهم مرتفع بالابتداء [2].

وفي بيت أمية لم يعتمد الظرف على استفهام أو نفي قبله وقد أجاز الفارسي فيه وجهين من الإعراب والتقدير: (وفوق ما رأت عين البصير سماء الإله).

ففي الوجه الأول: يرفع الاسم (سماء الإله) بالظرف على أنه فاعل لفعل محذوف تقديره:استقر وهو مذهب الأخفش، وعلى هذا الوجه يتعلق قوله: (فوق ست سمائيا) بالمحذوف في موضع نصب حال، والفاعل (سماء الإله) هو صاحب الحال، والعامل في الحال هو الظرف الأول فوقه.

وفي الوجه الآخر: يكون (سماء الإله) مبتدأ مؤخر، والظرف فوقه خبر مقدم، والتقدير: وسماء الإله فوقه وهو مذهب سيبويه والجمهور.

وفي هذا التوجيه يكون (فوق ست سمائيا) حال، وصاحبه هو الضمير الذي في الظرف (فوقه).

ولا يصح أن يكون (فوق ست سمائيا) حال من المبتدأ (سماء الإله) كما جاز في الوجه الأول، لأنه حينئذ يختلف العامل في الحال عن العامل في صاحبه.

فلو جعلنا (فوق ست سمائيا) حال من المبتدأ (سماء الإله) فإنه يختلف العامل في الحال وصاحبه، فالعامل في الحال هو الظرف (فوقه)، والعامل في المبتدأ هو عامل الإبتداء.

وعلى هذا يكون العامل في الحال وصاحبه واحداً وهو الظرف (فوقه).

يقول ابن مالك: "والأكثر أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، لأنها و إياه كالصفة والموصوف، ولكنهما أيضا كالمميز والمبيّز،

---

١ – ينظر: الأنصاري ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق الخطيب، ٥ / ٣١٩–٣٢٠.
٢ – ينظر: ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ٤٨.

وكالخبر والمخبر عنه، ومعلوم أن ما يعمل في المميز والمبيّز قد يكون واحداً وقد يكون غير واحد، وكذلك ما يعمل في الخبر والمخبر عنه، فكذا الحال وصاحبها قد يعمل فيها عامل واحد، وقد يعمل فيها عاملان"١.

ويرى الرضي جواز اختلاف عامل الحال عن عامل صاحبها، واستدل بقول الشاعر:

لمية موحشة طلل، فيقول:" فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها، إلا على مذهب الأخفش من تجويز ارتفاع زيد، في نحو: في الدار زيد على أنه فاعل"٢.

"و أما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال، ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها وهو الحق إذ لا مانع جوز كون (لمية) عاملا في الحال، وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء".٣ كما أن ابن جني يرى جواز اختلاف العامل في الحال وصاحبها حيث يقول: " ألا ترى أنه قد يجوز أن يكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحب الحال، ومن ذلك قول الله سبحانه:﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾٤فمصدقًا حال من الحق والناصب له غير الرافع للحق "٥.

- **يقول أبو علي في قول الشاعر:**

كأنَّهُمُ صابَتْ عليهم سَحابةٌ صَواعِقُها لِطَيْرِهِنَّ دَبِيبُ٦

---

١ – ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله،شرح التسهيل، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠-١٩٩٠، ٢/٣٥٤.

٢ – الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير، الادارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الامام محمد بن سعود، الطبعة الأولى ١٤١٧-١٩٩٦، ١ / ٦٥٢.

٣ – المرجع السابق، ١ / ٦٥٢.

٤ – سورة البقرة، ٩١

٥ – ابن جني، الخصائص، ٣ / ٦٠.

٦ – (صاب يصُوبُ: لما جاءك من فوق يقول:طيرها ما أفلت منه لم تقتله الصواعق بقي يدب لا يقدر على الطيران. والصَّوْبْ: المطر).
الصحاري، سلمه مسلم، الإبانة في اللغة،، تحقيق عبد الكريم خليفه واخرون،دار التراث القومي والثقافة، مسقط، عمان، ٣/٣٧٨.

"ارتفاع (دبيب) على الخلاف، ولو كانت (صواعق) نكره ارتفع (دبيب) بالظرف.

ويحتمل قوله (صواعقها) ضربين من الإعراب، أحدهما: أن يكون بدلاً من السحابة لاشتمالها عليها، كأنه قال: صواعق سحابة ؟ ويجوز أن يرتفع بالابتداء، ولطيرهن دبيب في موضع الخبر، والمعنى أن الطير تدب فلا تطير من خوف الصاعقة".[1]

يظهر في النص السابق الخلاف في رفع (دبيب) على الخلاف، والخلاف المقصود هنا هو الخلاف في رفع الاسم الواقع بعد الظرف وذلك على وجهين:

الأول: أن الظرف إذا تقدم على الاسم فإنه يرفعه،وهذا مذهب الكوفيين ومنهم الأخفش وإلى ذلك ذهب المبرد من البصريين. وعلى هذا الوجه يكون (دبيب) مرفوع بالظرف على أنه فاعل لفعل محذوف.

الثاني: أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرفع الاسم بالابتداء. وعلى هذا الوجه يعرب (دبيب) مبتدأ مؤخر، والظرف (لطيرهن) خبر مقدم[2].

أما صواعقها فيحتمل وجهين من الإعراب عند الفارسي:

الوجه الأول: أن يرتفع على أنه بدل اشتمال من سحابة، والمعنى: صواعق سحابة.

" فجعل صواعقها بدل اشتمال من سحابة، وجاء (لطيرهن دبيب)جملة في موضع الصفة، والجملة نكرة وصفت بها المعرفة التي هي صواعقها. قال: لما كان بدلا من السحابة صار بمنزلة المعطوف، فدخله حكم المعطوف عليه .ولا يثبت مثل هذا الحكم بهذا التأويل، لأن الأولى والظاهر أن تكون صواعقها مبتدأ لا بدلا و(لطيرهن دبيب) خبره، والجملة من (صواعقها) وخبره صفة لسحابة "[3].

---

١ – الفارسي، كتاب الشعر، ٢٦٥-٢٦٦.
٢ – ينظر: ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ص ٤٨.
٣ – الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الاولى، ٣٠٢/١١.

والوجه الآخر: أن يرتفع على أنه مبتدأ، والجملة الاسمية (لطيرهن دبيب) من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم في محل رفع خبر المبتدأ (صواعقها) .

- **قال أبو علي:** "وقال زهير:

جُونِيَّةٌ كحَصاةِ الرَّملِ مَرْتَعُها بالسِي ما تُنْبِتُ القَفْعاءُ و الحَسَكُ

ليس يخلو (المرتع) من أن يكون مصدراً أو موضعا، فأن كان مصدرا تعلق الجار به، وصار (ما تنبت القفعاء) في موضع رفع، بأنه خبر المبتدأ، وتجعل (المرتع) على الاتساع قوله: (ما تنبت) و إن كان (المرتع) حدثاً وإن شئت أضمرت مضافاً، يكون تقديره (مأكول مرتعه ما تنبت القفعاء) "[1].

"وإن جعلت (المرتع) مكاناً، لم يتعلق قوله: (بالسىَ) به، كما لا يتعلق بسائر أسماء الأماكن ولكن يكون تبيينا لما في الصلة نحو: ﴿وَأَنا عَلى ذلِكُم مِنَ الشّاهِدينَ﴾[2].

وإن جعلت (المرتع)الذي هو المصدر على الاتساع (ما تنبت) جاز أن يكون (بالسىَ) خبره، ويكون (ما تنبت) بدلاً منه، ومثل ذلك (في) صار الظرف خبراً عن المرتع قوله:

أذاك أم خاضِبٌ بالسِي مَرْتَعُهُ فالفَودَجاتِ فَجنْبِي واحِفٍ صَخِبُ

فمرتعه يرتفع بالظرف لجريه على النكرة.

والمرتع: يجوز أن يكون الموضع، وأن يكون المصدر، فإن جعلته المصدر كان بمنزلة المراد والمجال، وأنت تريد يهما الحدث، كأنه قال: بالسَىَ ترده، وإن جعلته الموضع، فكأنه قال: بالسَىَ مكانه، وإن جعلته المكان أضمرت المضاف، فيكون: مأكول مكانه بالسَىَ"[3].

يظهر لنا في النص السابق التعدد في توجيه كلمة (مرتع) على وجهين أجازهما الفارسي:

١- الفارسي، كتاب الشعر، ٢٩٧/١.
٢ – سورة الأنبياء، ٥٦.
٣ – الفارسي، كتاب الشعر، ١ / ٢٩٧، ٢٩٨.

الوجه الأول: أن يكون (المرتع) مصدرا ميميا فإذا كان كذلك تعلق الجار (بالسَىَ) به، فالمصدر هنا دال على حدث، ويكون (مرتع) في محل رفع مبتدأ، وخبره (ما) الموصولة و(تنبت القفعاء) صلة، ويجوز أن تضمر مضافاً مثل المصدر فيكون تقدير المعنى: مأكول مرتعه ما تنبت القفعاء.

الوجه الثاني: أن يكون (المرتع) اسم مكان، وعلى هذا لا يتعلق قوله (بالسَىَ)به، لأن الجار لا يتعلق بسائر أسماء المكان ؛ لأنها غير دالة على حدث، ويكون متعلق بالصلة، وفيه بيان وتوضيح لما في جملة الصلة (ما تنبت القفعاء).

كما أنه إذا تعلق باسم المكان كان فيه تقديم للصلة على موصولها وهذا لا يجوز، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنا عَلى ذلِكُم مِنَ الشّاهِدينَ﴾١، "ووجه التنظير بالآية الكريمة هنا أن الألف واللام في (الشاهدين) اسم موصول بمعنى الذي في أحد القولين، والقول الآخر أنهما للتعريف ولا يجوز أن بتعلق (على ذلكم) بهذا الموصول لأنه محال تقديم شيء من الصلة على موصول"٢.

وإن جعلت (المرتع) مصدراً على الاتساع، فإنه يجوز أن يكون مبتدأ، وخبره الجار (بالسَىَ) و(ما تنبت) بدلا منه ثم يستدل الفارسي ببيت مشابه لهذا البيت في وقوع الظرف أو الجار خبر للمرتع بقول الشاعر:

أذاك أم خاضِبٌ بالسِي مَرْتَعُهُ فالفَودَجاتِ فَجنْبِي واحِفٍ صَخِبُ

(فمرتعه) في البيت يرتفع بالظرف، وذلك لأنه نكرة.

كما أنه يجوز في (المرتع) في البيت أن يكون المصدر، ويجوز أن يكون اسم المكان، فإذا كان مصدراً كان بمعنى المراد والمحال، والمراد بهما الحدث والتقدير (بالسَىَ تردده) وإذا كان اسم مكان فالمعنى: (بالسَىَ مكانه)، وإذا جعلت اسم المكان دالاً على حدث فلا بد أن تضمر مضافاً قبل المكان والتقدير: مأكول مكانه بالسَىَ.

---

١ – سورة الانبياء ٥٦.
٢ – الفارسي،حاشية كتاب الشعر، ٢٩٧/١.

وعند النظر في المعنى الأقوى، نجد أن كون كلمة (مرتع) مصدر ميمي أقوى دلالة على المعنى من كونها اسم مكان، فدلالة الحدث في المصدر الميمي أقوى منها في اسم المكان[1].

❁❁❁❁❁

المبحث الثاني: تعدد الاحتمالات الاعرابية في المنصوبات، ودلالتها في توجيه النص الشعري:

تحتمل بعض النصوص في كتاب الشعر غير وجه إعرابي خاصة في وظائف المنصوبات سواء كانت العلامة الإعرابية ظاهرة أم مقدرة، ومنها:

- قال أبو علي: "أنشد بعض أصحاب الأصمعي:

وضاربْتَ يومَ الجِسْرِ والموتُ كانِعٌ وأبناؤُه بينَ الذّراعين والنَّحْرِ

يحتمل انتصاب (بين) ضروباً، أحدهما: أن يكون ظرفاً لكانع، كأنه قال: كانع في هذا الموضع، فإذا كان كذلك أضمرت لقوله: (أبناؤه) خبراً، كأنك قلت: وأبناؤه كانعة، فدل ما تقدم من قوله: (كانع) عليه، كما تقول: زيد منطلق والعمرون، ويحتمل أن يكون صفة لكانع، ويحتمل أن يكون حالاً مما فيه من الضمير، فإذا كان كذلك كان في الوجهين جميعا متعلقاً بمحذوف.

ويحتمل أن يكون خبراً لقوله: (أبناؤه) فيكون فيه ضمير من الابناء، ويتعلق بمحذوف أيضاً، ويحتمل أن يضمر (كانعة) لدلالة ما تقدم عليه، فيكون متعلقاً بهذا المحذوف[2].

يظهر في النص السابق التعدد في نصب الظرف (بين) على عدة أوجه، ومعلوم أن الظرف لابد له من متعلق، "ولظاهرة التعلق مزية كبرى عند النحاة، لأن النحوي يعتمد في التقدير على نوع المتعلق الذي تعلق به الظرف، وقد أجاز النحاة التعلق بالفعل، أو ما يشبه الفعل، وهذا ما أكده ابن هشام بقوله:

---

١ – ينظر: صالح، محمد سالم،الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١،٢٠٠٨ ص ٦٤–٦٥.

٢ – الفارسي، كتاب الشعر ٢١٨/١– ٢١٩.

"لابد من تعلق الظرف بالفعل أو ما يشبه الفعل، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه"١.

وبناءً على تعلق الظرف في الجملة يحصل اختلاف المعنى.

فالوجه الأول الذي أجازه الفارسي في البيت: نصب (بين) على أنه ظرفاً لكانع، والمراد: كانع في هذا الموضع. وعلى هذا الوجه: يكون خبر المبتدأ وهو قوله: (أبناؤه) محذوفاً وتقديره: أبناؤه كانعة، فحذف الخبر هنا لدلالة كانع الأولى عليه. ويكون تعلق الظرف (بين) في هذا الوجه باسم الفاعل (كانع) والمعنى هنا: أن الموت كانع أي قريب من أبنائه كالقرب بين الذراعين والنحر. والمعنى في هذا الوجه مقبول.

أما الوجه الثاني: فهو أنْ الظرف (بين) منصوب في محل صفة لـ(كانع)، ويكون على هذا الوجه متعلق بمحذوف تقديره: مستقر. والمعنى: أن الموت مستقر بين أبنائه بين الذراعين والنحر.

والوجه الثالث: أن يكون الظرف (بين) في محل نصب حال مما في كانع من الضمير، وفي هذا الوجه يتعلق الظرف بمحذوف تقديره: كائن.

والمعنى على هذا الوجه: أن الموت كائن بين أبنائه.

كما يحتمل فيه: أن يقع الظرف (بين) خبرا للمبتدأ (أبناؤه) ويكون فيه ضمير من المبتدأ ويتعلق في هذا الوجه بمحذوف أيضاً تقديره: استقر. ويحتمل أن يكون تعلق " الظرف " بالخبر المضمر(كانعة) والمعنى: أن الموت كانع و أبناؤه كانعة بين الذراعين والنحر.

وفي جميع الاوجه السابقة ورغم اختلاف متعلق الظرف فإن المعنى فيها مقبولا.

٢- يحتمل الظرف في قول الشاعر:

هَزِيمٌ كأنَّ البُلْقَ في حَجَراتِهِ تَحامَيْنَ أمْهاراً فهُنَّ ضَوارِحُ

---

١ – الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ٢٧١/٥،وانظر: الماضي، سامي، الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد، مكتبة الثقافة الدينية، ٦٦.

أن يؤدي معنى الظرفيه وأن يكون حالا، قال أبو علي: "الظرف فيه يجوز أن يتعلق بالبلق، على أن يكون ظرفاً له، كقوله: طاطٍ عن الحق.. كأنه قال: بعيد عنه، فكذلك البلق، كأنه قال: ابلاقًّت في حجراته. ويجوز أن يكون حالاً، فيجوز أن يتعلق بكأن، على حد قوله:(كأنه خارجا من جنب صفحته) وعلى أنه ظرف يعمل فيه معنى الفعل.ويجوز أن يتعلق بـ (تحامين) على هذين الوجهين[1].

ويجوز وجه آخر، وهو أن يكون حالاً من (أمهار) كأنه: تحامين أمهاراً في حجراته، فلما قدم انتصب على الحال، على حد: لعزة موحشا طلل.

ومثل ذلك في المعنى قوله:

يقولُ النَّاظِرُون إلى سَناهُ نَرَى بُلْقاً شَمَسْنَ علَى مِهارِ[2]

يظهر لنا من خلال النص السابق التعدد في توجيه الظرف (في حجراته) وذلك بالنصب على ثلاثة أوجه، وفي كل وجه منها يختلف متعلق الظرف، وقد ذكرت سابقاً أن تعلق الظرف يؤدي اختلاف المعنى والإعراب. وسيظهر ذلك واضحاً من خلال هذا النص.

فالوجه الأول في هذا البيت:

أن يكون الظرف (في حجراته) منصوبا على أنه ظرف للبلق، ويكون تعلقه (بالبلق) والمعنى: ابلاقًّت في حجراته. وذلك مثل قول ذي الرمه: فرب امرئ طاط عن الحق طامح

فالظرف (عن الحق) متعلق (بـ طاط) والمعنى بعيد عنه.

والوجه الثاني: يجوز أن يكون الظرف (في حجراته) في محل نصب حال متعلق بكأن لما فيها من معنى الفعل.

ومن ذلك قول الشاعر: كأنَّه خارجاً من جَنبِ صَفْحَتِهِ

---

١ – الفارسي، كتاب الشعر ١ / ٢١٩–٢٢٠

٢ – المرجع السابق ٢٢٠

فخارجا هنا حال متعلق بكأن، وقد أورد الفارسي هذا البيت في موضع آخر وقال في تعليقه عليه: " العامل في الحال ما في (كأن) من معنى الفعل"[١].

كما أجاز الفارسي أن يتعلق (في حجراته) في كلا الوجهين الأول والثاني بتحامين.

والوجه الاخير في البيت:

أن يكون الظرف (في حجراته) في محل نصب حال من (أمهار) وأصل المعنى: تحامين أمهارا في حجراته، فالأصل أن الظرف (في حجراته) صفه لأمهار، لكن لما تقدم الظرف وهو صفة على موصوفه، انتصب على الحال، و مثل ذلك قول الشاعر: لعزة موحشاً طلل

"حيث وقع (موحشا) حالا من (طلل) وهو في الأصل صفة له، لكم لما قدم عليه

صار حالا"[٢]

٣ – ومما يحتمل تعدد التوجيه بين النصب على الحال و النصب على المفعول به (مصرعا) في قول الشاعر:

وقالوا لها لا تَنْكحِيه فإنَّه لأوَّلِ سَيْفٍ أن يُلاقِيَ مَصْرَعا

قال الفارسي: " يجوز أن ينتصب (مصرعا) على الحال مما في اللام ويكون (أن يلاقى) بدلا من السيف كأنه: لأول سيف أن يلاقيه، فحذف الضمير، كما حذف من قولك: أذكر تلد ناقتك أم أنثى، كأنه هو لأول لقاء سيف مصرعا، أي ذا مصرع، أي: أول ما يلقى يصرع.

ويجوز أن تجعل (مصرعا) مفعول يلاقى، فيكون التقدير: لأول لقاء سيف، أي يأتي عليه كما جاء في الحديث: ((هو لأخيك أو الذئب)) أي يفترسه الذئب، أو يأخذه غيرك "[٣].

---

١ – الفارسي كتاب الشعر ١ / ٦٢

٢ – الدرة، محمد علي طه، فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب، راجعه محيي الدين درويش، مطبعة الاندلس ٢١٥/١.

٣ – الفارسي، كتاب الشعر، ٢/ ٤١٣،٤١٤.

يظهر في النص السابق التعدد في إعراب المصدر (مصرعاً) وذلك بالنصب على وجهين: الحال والمفعول المطلق. "

"وقد جاءت مصادر أحوالاً بكثرة في النكرات وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية، وإن كان الأصل أن لا تقع أحوالاً، لأن النحاة اشترطوا أن تكون الحال نفس صاحبها في المعنى، ويتحقق ذلك عندهم إذا كانت الحال وصفاً مشتقاً، والمصدر غير صاحبها في المعنى ولكنهم رأوا أن المصادر تقع أخباراً عن الذوات كثيراً واتساعاً، والأصل أن لا تقع لأنها تدل على الحدث المطلق فلا تقع أخباراً عن أسماء الذوات"[1].

و يظهر في التوجيه الدلالي للنص تبعا للتوجيه الإعرابي على النحو الآتي :

الوجه الأول:

أن يكون (مصرعا) منصوبا على الحال من اللام في قوله: (لأول سيف) والمصدر المؤول من أن والفعل (أن يلاقى) بدل من السيف، فكأن المعنى: لأول سيف أن يلاقيه، فحذف الضمير هنا (في يلاقي) كما حذفه من حديث:((أذكر أن تلد ناقتك أم أنثى)) أي تلده.

الوجه الثاني:

أن يكون المصدر (مصرعاً) منصوباً على أنه مفعول مطلق العامل فيه المصدر المؤول هنا في محل نصب حال، وتقدير المعنى: لأول لقاء سيف يأتي عليه.

كما جاء في حديث: ((هو لأخيك أو للذئب)) فالوجهان ممكنان أو يأخذه أخيك أو يفرسه الذئب.

"و ذهب أبو علي الفارسي إلى أن هذه المصادر ونحوها تعرب مفاعيل مطلقة للحال المقدرة قبلها، وهي مضافة إلى الفاعل، وقد نص على هذا بقوله: فإن قلت: فقد قالوا: طلبته جهدك و طاقتك، ورجع عوده على بدئه، وأرسلها

١ – عبدالمجيد، أبو سعيد محمد، مجئ المصدر المنكر حالاً في القران الكريم، دراسة نحوية نقدية، دراسات الجامعة الاسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد الرابع، ديسمبر ٢٠٠٧، ص٢٢.

العراك وهذه معارف، وهي أحوال فالقول أن هذه الأشياء ليست أحوالاً، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه فالتقدير: طلبته يجتهد، وتعترك، فالفعل هو الحال في الحقيقة، وهذه الألفاظ دالة عليه "[1].

وللنحاة اراء عدة حول إعراب المصدر حالا، اكتفيت منها بذكر رأي الفارسي وهو ما يهمنا في هذا الموضع[2].

وعلى هذا فالوجه الأولى في إعراب (مصرعاً) هو الوجه الثاني وهو (المفعول المطلق) وذلك لسببين:لأن من شروط الحال كما ذكرت سابقاً أن يكون مشتقاً، والمصدر غير مشتق لأنه يدل على الحدث دون الذات، "ولذا يمنع النحاة قياس وقوع المصدر حالا ؛ لأنه يلزم الاخبار بالمعنى عن الذات"[3].

ويرى فاضل السامرائي أن وقوع المصدر حالا استعمل كثيرا عند العرب، ولكن على كثرة هذه الامثلة في وقوع المصدر حالا،لكنهم لا يقيسون عليها، أما المبرد فإنه يقيس على هذه الكثرة وذلك إذا كانت الحال نوع من عاملها أو صاحبها،ويؤيد السامرائي رأي المبرد وأنه أرجح من رأي النحاة، وذلك بسبب الكثرة، وأنه يصح القياس عليها[4].

والسبب الثاني الذي يجعل المفعولية المطلقة أفضل من الحال في إعراب المصدر (مصرعا) هو أن مصرعا مصدر ميمي، والمصدر الميمي يختلف في معناه، واستعماله عن المصدر غير الميمي،فالمصدر الميمي لا يقع حالا.

يقول فاضل السامرائي: "ثم الملاحظ أن العرب لا تتوسع في استعمال المصادر الميمية ما تتوسعه في المصادر الأخرى، فإنها أي العرب لا توقع المصدر الميمي حالا في الغالب، فهي تقول: (أقبل زحفا) ولا تقول:(مزحفا)،

---

١ – الحربي، سميحة صلاح، موقف الرضي في شرح الكافية من أراء أبو علي الفارسي النحوية، ص ٢٥١ ١، وانظر: الفارسي،الايضاح العضدي،ص٢٠٠.

٢ – ينظر: عبدالمجيد،أبو سعيد محمد، قضية مجيء المصدر المنكر حالا في القران دراسة نحوية نقدية، ص٢٤،٢٥،٢٦

٣– السامرائي، فاضل، معاني النحو،٢/٢٥٢

٤ – ينظر المرجع السابق، ٢/٢٥٠

(وجاء سعيا)ولا تقول:(جاء مسعي)،وتقول: (جاء طوعا) ولا تقول: (جاء مطاعا)،فإنها تفرق بينهما في الاستعمال"[1].

٤ – قال أبو علي الفارسي:

"قال بعض هذيل:

فَرُمُوا بنَقعٍ يَسْتَقِلُّ عَصائِباً في الجَوِ منه ساطِعٌ و مُكَتَّبُ

قوله: في (الجو) يجوز أن يتعلق بـ (يستقل) على ضربين:

أحدهما: أن يكون ظرفاً له، والآخر: أن يكون حالاً من الضمير الذي في (يستقل) ويتعلق بمحذوف. ويجوز أن يكون صفة للعصائب، وذلك عندي أوجه. وقوله: (ساطع) في(منه ساطع) يرتفع بالظرف دون الابتداء، لأنه صفة لنقع المنكور، و يجوز أن يكون (في الجو) متعلقاً بمنه، الذي هو رافع لقوله (ساطع) لأن الظرف يعمل فيه المعنى و إن تقدم عليه"[2]، "ولا تحتاج إلى إضمار (منه) لأنهما صفتان يجتمعان ولا يتنافيان، كما لم تحتج إلى ذلك في قوله:

لنَا راعِيا سَوْءٍ مُضِيعانِ منهما أبو جَعْدة العادِي وعَرْفاءُ جَيْأَلُ

لأن المراد بهما الظلم و الشره، فقد يصح اجتماعهما، فإن أراد أن الوصفين لموصفين لا لواحد، احتاج إلى الضمير"[3].

يظهر في النص السابق التعدد في نصب الظرف (في الجو) على عدة أوجه أجازها الفارسي:

- الوجه الأول:

أن يتعلق الظرف (في الجو) بالفعل (يستقل) فيكون ظرفاً له، و المعنى في هذا الوجه: رموا (بنقع) أي الغبار فإذا الغبار ساطع في الجو

١ – السامرائي، فاضل صالح، معاني الابنية في العربية، دار عمَّار، عمّان، الطبعة الثانية، ١٤٢٨–٢٠٠٧،ص٣٣

٢ – الفارسي، كتاب الشعر ٢٩١/١.

٣ – الفارسي، كتاب الشعر ٢٩٢/١.

- الوجه الثاني:

أن يكون الظرف (في الوجه) حالاً، وصاحبه الضمير المستتر في قوله (يستقل) ويكون الظرف هنا متعلق بمحذوف تقديره: أي حال كونه مستقر في الجو.

- الوجه الثالث:

أن يكون الظرف (في الجو) صفة للعصائب، ويؤيد الفارسي هذا الوجه بقوله: "وذلك عندي أوجه "[1].

- الوجه الرابع:

أن يتعلق الظرف (في الجو) بـ (منه) الذي هو ظرف أيضاً ورافع لساطع لأن الظرف يعمل فيه المعنى، فيكون كلا الظرفين صفة، ولا نحتاج إلى أن نقدر ضمير هنا، لأن (في الجو) و (منه) صفتين لموصوف واحد (النقع).

ويمثل الفارسي ببيت آخر نظير لهذا البيت في اجتماع صفتين لموصوف واحد:

لنَا راعِيا سَوْءٍ مُضِيعانِ منهما أبو جَعْدة العادِي وعَرْفاءُ جَيْأَلُ

فقد اجتمعت صفتان (أبو جعدة) و (عرفاء جيأل) لموصوف واحد (صاحبا سوء) وإذا كان الوصف لموصوفين لا لموصوف واحد احتجنا إلى ضمير.

١ – الفارسي، كتاب الشعر ٢٩١/١.

المبحث الثالث: تعدد الاحتمالات الاعرابية بين الرفع والنصب، ودلالتها في توجيه النص الشعري

١- قال أبو علي: "وقال بعض الهذليين:

السَّالِكُ الثُّغرةَ اليَقْظانَ كالِئُها مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

إن نصبت (كالئها) لم يجز أن تجعله حالاً من (السالك) وأنت قد وصفته باليقظان، لأنك حينئذ تفصل بين الصلة والموصول، ولكن يجوز أن تنصبه حالاً عما في (يقظان) كأنه يتيقظ في حال حفظه إياه.

ويجوز إن نصبت (كالئها) أيضا أن تجعله بدلاً من (اليقظان).

فإن قلت: أفيجوز إذا نصبت (كالئها) أن جعل الكالئ حالاً من الموصول الذي هو (السالك) على ألا أجعل (اليقظان) صفة للألف واللام، ولكن أجعله صفة للثغرة، فلا يلزم حينئذ إذا جعلته حالاً، أن أكون قد فصلت بين الصلة والموصول ". فإن وصف الثغرة باليقظان ليس بالسهل، لأن (اليقظان) من صفة الرجل، دون الثغرة، وهو مع ذلك مذكر، والثغرة مؤنث.

فإن قلت: فهل يجوز أن أحمله على الاتساع، فأقول: ثغرة يقظان، وأنا أريد: يتيقظ فيها لشدة خوف السالك لها، كما أقول: ليل نائم، أريد أنه ينام فيه، وأحمل التذكير على المعنى، لأن الثغرة، والثغر، والموضع واحد في المعنى "[١].

"فأقول: إنك حملته على هذا، لم يمتنع أن يكون (كالئها) حالاً من اللام التي في (السالك) المنتصب، وإن جعلت (اليقظان) على هذا الذي ذكرته من الاتساع، جاز أيضاً في (الكالئ) أن تجعله حالاً مما في (السالك) مما يعود إلى اللام، ألا ترى أنك إذا جعلت (اليقظان) وصفاً للثغرة، ولم تجعله صفةً للام، لم تتم الصلة، وإذا لم تتم الصلة لم يكن في الكلام شيء يؤذن بتمامها من صفة لها، أو عطف عليها، أو تأكيد يتبعها، لم يمتنع أن تجعل (كالئها) حالاً من الضمير كما وصفنا "[٢].

" فإن رفعت (كالئها) ورفعت (السالك) جاز أن يكون (السالك) ابتداء، مثل الضارب هنداً حافظها.

---

١ – الفارسي، كتاب الشعر،٢/٤٣٤.

٢ – الفارسي، كتاب الشعر، ٢/٤٣٥،٤٣٤ .

فإن نصبت (السالك) ورفعت (كالئها) كان ارتفاع (كالئها) باليقظان، كأنه السالك الثغرة المتيقظ كالئها، كأنه ثغر مخوف يحتاج حافظه أن يكون متيقظا حذراً، لا يغفل، ولا يدع التحرز من شدة الخوف فيها.

ويجوز أن ترفع (اليقظان) وتنصب (السالك) و (كالئها) فيكون (اليقظان) بدل من الذكر العائد إلى الألف واللام في (السالك) فيكون (كالئها) حالاً من السلوك "[1].

يظهر في النص الشعري السابق التعدد في الأوجه الاعرابية بين الرفع والنصب، ثم يأتي الحمل على المعنى عند أبي علي الفارسي لتوضيح النص وتفسيره و إجازة وجها معين، بدلاً من تخطئته حيث "يسهم الحمل على المعنى بصفته وسيلة دلالية في الكشف عن احتمالات الكلمة لأداء الوظائف النحوية، وتقديم التفسير الأدبي المناسب للنص المشتمل على هذه الكلمات التي تحتمل القيام بأكثر من وظيفة نحويه"[2].

وقد أفرد ابن جني فصلاً في الخصائص في الحمل على المعنى حيث يقول: "اعلم أن هذا الشرخ غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القران وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد ي الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعاً " [3].

وفي النص الشعري الذي أورده الفارسي: يحتمل قوله (كالئها) أكثر من وجه من الإعراب وذلك بين الرفع والنصب.

- **فالوجه الأول:**

النصب وإذا نصبت (كالئها) على أنه حال، فلا يجوز أن تقع حالاً من (السالك)، لأن (السالك) موصوف وصفته (القيظان)، ولو جعلنا كالئها حالاً من السالك، فإنه يحصل الفصل بين الصلة والموصول.

---

١ – المرجع السابق، ٢ / ٤٣٥–٤٣٦.

٢ – عراقي،مصطفى،دور النحو في تفسير النص الشعري،رسالة ماجستير، إشراف محمد حماسة عبد اللطيف، جامعة القاهرة، ١٤٠٩–١٩٨٩،ص ٢٠٠

٣ – ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد النجار، ٤١١/٢.

ولكن يجوز أن يكون حالاً من يقظان، والمعنى: كأنه يتيقظ في حال حفظه إياها.

أيضا يجوز في نصب (كالئها) أن تقع بدل من (اليقظان) ثم يظهر في النص أسلوب الفارسي في طرح التساؤلات في تحليل النص والإجابة عليها.

ولو سأل سائل هل يصح أن يعرب (كالئها) حالاً من الموصول (السالك)؟ ولا يكون(اليقظان) صفة للسالك، ولكن نجعله صفة للثغرة، وفي هذا الحال لا يحصل فصل بين الصلة وموصولها وقد أجاب الفارسي على هذه التساؤلات بقوله: " فإن وصف الثغرة باليقظان ليس بالسهل، لأن اليقظان من صفة الرجل دون الثغرة، وهو مع ذلك مذكر، والثغرة مؤنث "[1].

فيحدث ذلك خلل في المعنى، وذلك لاختلاف الصفة والموصوف في التذكير والتأنيث.

وهنا يأتي دور الحمل على المعنى في تفسير النص الشعري عند أبي علي الفارسي، وذلك بالكشف عن وجه جديد جائز في البيت، عن طريق تذكير المؤنث حتى يتوافق مع المعنى.

ثم يعود أبو علي الفارسي لأسلوب طرح السؤال والإجابة عليه، فيقول: فإن قلت: فهل يجوز أن أحمله على الاتساع، فأقول: ثغرة يقظان، وأنا أريد: يتيقظ فيها، لشدة خوف السالك لها، كما أقول: ليل نائم، أريد أن ينام فيه، وأحمل التذكير على المعنى، لأن الثغرة، والثغر، والموضع واحد في المعنى[2].

وقد أفرد الثعالبي في كتابه فقه اللغة فصلاً بعنوان: (في حمل اللفظ على المعنى في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر) حيث يقول: "من سنن العرب، ترك حمك ظاهر اللفظ، وحمله على معناه كما يقولون: ثلاثة أنفس، والنفس مؤنثة، وإنما حملوه على معنى الإنسان أو معنى الشخص "[3].

---

١ – الفارسي، كتاب الشعر ٢/٤٣٥.

٢ – الفارسي، كتاب الشعر، ٢/٤٣٥، وهذا أسلوب الفارسي في طرح التساؤلات الممكنة في النص، ومن ثم الإجابة عليها كما رأينا.

٣ – الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن إسماعيل، فقه اللغة وأسرار العربية، علق عليه ياسين الايوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠–٢٠٠٠، ص٣٦٧.

- **الوجه الثاني الجائز في البيت:**

أن تحمل النفس على المعنى فتذكر المؤنث (ثغرة) فتقول: ثغرة يقظان والمعنى أنه يتيقظ فيها لشدة خوف السالك فيها، كما يذكر المؤنث في ليل نائم فيه.

فيجوز في هذا الوجه أن تعرب (كالئها) المنصوبة حالاً من اللام التي فيها (السالك).

وكذلك إذا حملت (اليقظان) على المعنى من تأنيث المذكر، جاز أيضاً أن تكون (كالئها) حالاً من السالك.

ويؤيد الفارسي هذا الوجه بقوله: ألا ترى أنك إذا جعلت " اليقظان وصفاً للثغرة، ولم تجعله صفة للام، لم تتم الصلة، وإذا لم تتم الصلة لم يكن في الكلام شيء يؤذن بتمامها، من صفة لها، أو عطف عليها، أو تأكيد يتبعها، لم يمتنع أن تجعل (كالئها) حالاً من الضمير كما وصفنا"[1].

- **الوجه الثالث:** رفع (كالئها) ورفع (السالك) على أن (السالك) مبتدأ، وخبره (كالئها) كما في: الضارب هنداً حافظها.
- **الوجه الرابع:** نصب (السالك) ورفع (كالئها)، وفي هذا الوجه يكون ارتفاع (كالئها) باليقظان على أنه خبره، والمعنى: السالك المتيقظ كالئها.
- **الوجه الأخير في البيت:**رفع (اليقظان)، ونصب السالك، وكالئها، ويكون (اليقظان) بدل من الضمير العائد إلى الألف، واللام في (السالك) وهي (الهاء في كالئها)، ويكون كالئها حال من السلوك.

٢- قال أبو علي:

"ومن ذلك قول أبي ذؤيب:

ذَكَر الوُرُودَ بِها وأجْمعَ أمرَهُ شُؤْماً وأقْبَلَ حَيْنُه يتَتَبَّعُ

يجوز في (حينه) الرفع، والنصب، على أنه مفعول به، كأنه: أقبل الحمار يتتبع حينه.

---

١ - الفارسي، كتاب الشعر، ٢/٤٣٥.

والرفع على وجهين: أحدهما: أن يكون مرتفعاً بـأقبل، فيكون التقدير: أقبل حين الحمار يتتبعه، أي بتتبع الحمار، فحذف الذكر العائد إليه.

ويكون (حينه) مرتفعاً "بالابتداء على أن يكون في (أقبل) ذكر من الحمار، أي أقبل الحمار حينه يتتبع، يتتبعه خبر الابتداء، ويحذف الذكر منه، كما حذف من قوله: كله لم أصنع.

كأنه أقبل الحمار وحينه يتتبعه، كما تقول: أقبل زيد ويده على رأسه"١.

يظهر في البيت السابق التعدد في إعراب (حينه) وذلك على وجهين: النصب والرفع، ويظهر الخلاف بين النحاة في حذف الضمير العائد على المرفوع، ويظهر اختلاف المعنى في البيت حسب تغير الموقع الإعرابي لكلمة (حينه).

- فالوجه الأول في البيت: النصب

نصب (حينه) على أنه مفعول به للفعل يتتبع، وتقدير هذا الوجه: أقبل الحمار يتتبع حينه.

- والوجه الثاني: الرفع

يجوز أن يكون (حينه) مرفوع بأقبل على أنه فاعل له، والتقدير: أقبل حين الحمار يتتبعه، فحذف الضمير العائد وهو الهاء في يتتبعه، وذلك لوقوع الضمير في محل نصب مفعول به.

ويجوز في (حينه) وجهاً آخر من الرفع، وهو أن يكون (حينه) مبتدأ، وخبره جملة (يتتبع) فحذف الضمير العائد في يتتبعه، وقد وقع الضمير في محل نصب مفعول به.

وتقدير هذا الوجه: أقبل الحمار حينه يتتبع.

واستدل الفارسي على جواز حذف العائد بيت أبو النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع

١ – الفارسي، كتاب الشعر، ٢ / ٥٠٣.

فـ (كل) مبتدأ، وجملة (لم أصنع) خبره، وحذف الضمير العائد في جملة الخبر (لم أصنعه) وذلك لكزن الضمير هنا منصوب، فكذلك في بيت أبي ذؤيب.

" فالضمير الذي يكون في خبر المبتدأ لا يخلو من أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاً، فإذا كان مرفوعاً لم يجز حذفه أصلاً إلا أن يكون مبتدأ، نحو: زيد هو القائم. فإنه يجوز حذفه فتقول: زيد القائم، وتجعل (القائم) خبر لمبتدأ مضمر إن شئت إذ لا مانع من ذلك.

فإذا كان منصوباً لم يجز حذفه إلا أن يكون العامل فيه فعلاً أو ما جرى مجراه من أسماء الفاعلين و المفعولين، فإنه قد يجوز ذلك في الضرورة"[1].

"وإن كان الضمير مخفوضاً لم يخل أن يكون خفضه بإضافة اسم إليه أو بحرف جر، فإذا كان مخفوضاً بإضافة اسم إليه لم يجز حذفه نحو: زيد أبوه قائم، وإن كان مخفوضاً بحرف جر لم يخل حذفه من أن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، أو لا يؤدي إلى ذلك، فإن لم يؤد إلى ذلك جاز، نحو قولك: السمن منوان بدرهم، تريد: منوان منه بدرهم، فحذفت منه لفهم المعنى"[2].

٣- قال أبو علي: "وقال لبيد:

أَحْكَمَ الِجنْثِيُّ من عَوراتِها كُلَّ حِرْباءٍ إذا أُكرِهَ صَلْ

قد فسر (الِجنْثِيُّ) تفسيرين، وينشد: الِجنْثِيُّ، الِجنْثِيَّ، فمن أنشده بالرفع، جعله الحداد، والحرباء المسمار الذي يجمع رأس حلق الدرع، أي أتى به محكماً، فهو يملأ الموضع يجعل فيه ولا يكون فيه نقص عنه.

ومن نصب (الِجنْثِيَّ)جعله السيف، ومعنى أحكم: منع، كأنه منع السيف منها كل حرباء، ومن ذلك حكمة الدابة، لردها من غربها، ومنعها إياه "[3].

يظهر في النص السابق الاختلاف في تفسير وتحليل النص، حسب تغير الموقع الإعرابي لكلمة (الِجنْثِيُّ) فيختلف معنى النص بناءً على اختلاف كلمة منه أو جملة، كما في البيت السابق.

---

١ – ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١ / ٣٣٣

٢ – المرجع السابق، ١ / ٣٣٣-٣٣٤.

٣ – الفارسي، كتاب الشعر، ٢ / ٥٠٢.

(الِجنْثِيُّ) تحتمل وجهين من الإعراب:

- **الوجه الأول:**

رفع (الِجنْثِيُّ) على أنه فاعل، ومن أنشده على هذا الوجه كان المعنى: الحداد، وكان معنى الحرباء المسمار الذي يجمع رأس حلق الدرع، والمقصود أنه أتى به محكماً، فهو يملأ الموضع الذي يجعل فيه، ولا يكون فيه نقص.

- **الوجه الثاني:**

نصب (الِجنْثِيَّ)على أنه مفعول به، والمراد به: السيف، ويكون المعنى: أنه منع السيف منها كل حرباء، ومنها حكمة الدابة لردها من غربها، ومنعها إياه.

وفي لسان العرب "الجِنْثُ: أصل الشيء، والجمع أجناث وجنوث، والجُنثيُّ والجِنثيُّ، بالكسر والضم، من أجود الحديد، وروى الأصمعي عن خلف قال: سمعت العرب تنشد بيت لبيد:

أَحْكَمَ الِجنْثِيُّ من عَوراتِها كُلَّ حِرْباءٍ إذا أُكرِهَ صَلْ

قال: الِجنْثِيُّ السيف بعينه، أحكم: أي رد الحرباء وهو المسمار، من عوراتها: السيف،

قال: من روى أحكم الِجنْثِيُّ من عوراتها كل حرباء قال، قال: الِجنْثِيُّ الحداد إذا أحكم عورات الدروع لم يدع فيها فتقاً، ولا مكاناً ضعيفاً."[1].

٤- قال أبوعلي: "قال الأعشى:

هذا النهارُ بَدالَها من هَمِها ما بالهُا باللَّيلِ زالَ زوالَها

رواه أبو الحسن: هذا النَهارَ بالنصب، وكذلك رواه أبو عمرو الشيباني.

فأما من رفع (النهارُ) فجعله وصفاً لهذا، وحذف الراجح من خبر المبتدأ، كأنه: هذا النهارُ بدالها فيه.

ومن نصب (النهارَ) من قوله: هذا النهارَ جاز في نصبه وجهان: أحدهما على: زيداً مررت به والآخر: أن يكون ظرفاً لبدا، كأنه: بَدَالها البداء في هذا النهار".[2]

---

١ - ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت ٢ / ١٢٨، ١٢٩، مادة (جنث).
٢ - الفارسي، كتاب الشعر، ١ / ٢٢٥، ٢٢٦.

"ويجوز أن يكون قوله (هذا) في قول من نصب (النهار) إشارة إلى الارتحال، كأنه لما قال: رحلت قال: هذا الارتحال بدالها النهارَ، فيكون في (بدا) ذكر يعو إلى المبتدأ الذي هو(هذا) وكان المعنى عليه، لأن المعنى: هذا الارتحالُ، والمفارقة بدالها في النهار، فما بالها في الليل يعتادُنا خيالها، هلا فارقتنا بالليل، كما فارقتنا بالنهار"[1].

يظهر في البيت السابق التعدد في الأوجه الإعرابية في قوله (النهار) وذلك على وجهين: الرفع والنصب، وفي كل وجه تختلف دلالة المعنى عن الآخر.

- **الوجه الأول:**

رفع (النهارُ) فمن رفع النهار كان المعنى: هذا النهارُ بدالها فيه، ويكون اسم الإشارة في محل رفع مبتدأ، والنهار صفة لهذا، وخبر المبتدأ: بدالها، والضمير العائد إلى المبتدأ من الخبر محذوف.

- **أما الوجه الثاني:**

فهو نصب (النهارَ) وهذا الوجه قد أجازه الأخفش، ورواه أبو عمرو الشيباني، وفي هذا الوجه يكون نصب (النهارَ) على أحد وجهين ذكرها الفارسي.

الأول: أن يكون (النهار) منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: بداله هذا النهار بدالها، وذلك نحو قولك: زيداً مررت به، فيكون زيداً مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: "جاوزت زيداً أمررت به"[2].

الثاني: أن يكون (النهارَ) مفعول فيه لبدا، أو بمعنى آخر ظرف، والمعنى في هذا الوجه: بدالها البداء في هذا النهار، فهو ظرف لأن البداء واقع في هذا النهار فتضمن معنى في وهو من الشروط الدلالية للمفعول فيه[3].

ويجوز أن يكون المعنى عند من نصب (النهارَ): الارتحال، والمعنى: هذا الارتحال بدالها النهار، وهذا مبتدأ، وخبره بدالها ويكون في الخبر ضمير يعود إلى المبتدأ.

---

١ – المرجع السابق، ١ / ٢٢٦.
٢ – ينظر:ابن عقيل،شرح ابن عقيل، ١ / ٤٧٠.
٣ – ينظر: السامرائي، معاني النحو، ٢ / ١٥٥.

وإذا حاولنا أن نبرز الوجه المناسب للمعنى من هذه الأوجه ونبدأ بالنصب، ففي الوجه الأول يكون نصبه في باب الاشتغال.

"وقد اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه، فذهب جمهور النحويين البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً مماثل للفعل المذكور في نحو: خالد أكرمته، أي أكرمت خالداً أكرمته"[١].

وعلى هذا الوجه يكون نصب (النهار) في الاحتمال الأول.

"وذهب الكسائي إلى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وأن الضمير ملغى، وذهب الفراء إلى أن الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور، لأنهما في المعنى لشيء واحد "[٢].

"وما ذهب إليه الفراء مقبول في نحو (خالداً أكرمته)، غير مقبول في نحو (خالد سلمت عليه) وكذلك ما ذهب إليه الكسائي فتقدير الجمهور متمش مع الصفة الإعرابية، إلا أنه مفسد للمعنى، مفسد للجملة، وما ذهب إليه الفراء والكسائي مفسد للصفة الإعرابية، ولا يستقيم في كثير من التعبيرات "[٣].

فالوجه الأول من النصب مفسد للمعنى كما يراه فاضل السامرائي، وفي الوجه الثاني للنصب نصب (النهارَ) على أنه ظرف، فإنه لا يعرب مفعول فيه (ظرف) إلا إذا تضمن معنى في

"ولا يسمي النحاة اسم الزمان ولا المكان ظرفاً حتى ستضمن معنى (في) الظرفية، وذلك نحو (سرت يمينك) فالسير كان في جهة اليمين، ونحو (قدمت صباح اليوم)، فالقدوم كان في الصباح، أي كان اليمين ظرفا للسير احتواه كاحتواء الوعاء للماء، والصباح كان ظرفا للقدوم أي وقع فيه كما تحتوي الآنية ما فيها"[٤].

فعلى هذا الوجه: يكون النهار متضمناً معنى (في) وذلك لأن البداء كان في وقت النهار.

---

١ – السامرائي، معاني النحو، ١٠٩/٢.
٢ – المرجع السابق، ٢ / ١١٠.
٣ – السامرائي، معاني النحو ٢،/ ١١٠،١١١.
٤ – المرجع السابق، ٢ / ١٥٥.

فهذا الوجه ملائم للمعنى.

٥- قال أبو علي:

"أنشد أبو عبيدة للفرزدق:

وعَضُّ زَمانٍ يابنَ مَروانَ لم يَدَعْ مِن المالِ إلاَّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

قد أنشد: إلا مسحتاً، وإلا مسحتُ نصباً ورفعاً، فمن نصبه كان (يدع) من الترك، و مسحت مفعول الترك، وحمل (محلف) بعده على المعنى، لأن معنى " لم يدع من المال إلا مسحتاً " تقديره لم يبق من المال إلا مسحت، فحمل (محلفُ) على المعنى، ومثل ذلك في الحمل على المعنى من أبيات الكتاب قوله:

بادَتْ وغَيَّر آيَهُنَّ مع البِلَى إلاَّ رَواكِدَ جَمرُهنَّ هَباءُ

ومُشَجَّجٌ أمَّا سَواءُ قَذالِهِ فبَدا وغَيَّرَ سارَه المَعْزاءُ

لأن معنى (بادت إلا رواكد) معناه: بها رواكد، فحمل (مشججاً) على ذلك "[1].

"ومثل ذلك قول الآخر:

فلم يَجِدَا إلاَّ مُناخَ مَطِيةٍ تَجافَى بِها زَوْرٌ نَبِيلٌ وكَلْكَلُ

ومَفْحَصَها عنها الحَصَى بِجرانِها ومَثْنَى نواجٍ لم يَخُنهُنَّ مَفْصِلُ

وسُمْرٌ ظِماء واتَرَتْهُنّ بَعدَما مَضَتْ هَجْعةٌ مِن آخِرِ اللَّيلِ ذُبَّلُ

لأن معنى (فلم يجد إلا مناخ مطية): بها مناخ مطية، فكذلك قوله: لم يدع من المال إلا مسحتاً معناه: بقي مسحت.

قال أبو عمر: وهذا قول الخليل، وليس البيت في الكتاب، فلا أري أسمعه عنه، أم قاسه على هذه الأبيات "[2].

" قال أبو عبيدة: المحلف: المجرف الذي قد بقيت منه بقية و أنشد لسويد بن أبي كاهل:

---

١ - الفارسي، كتاب الشعر، ٢/ ٥٣٨-٥٣٩.
٢ - المرجع السابق، ٢ / ٥٣٩.

أَرَّقَ الرَّكْبَ خيالٌ لم يَدِعْ مِن سُلَيْمى ففُؤادِي مُنْتَزَعْ

قال:لم يدع،لم يستقر، فكأن (يدع) يفعل من الدعة، التي هي الاستقرار، وخلاف النصب"[1].

يظهر في البيت السابق التعدد في توجيه الاسم (مسحتاً) رفعاً ونصباً، وفي حال النصب يترتب عليه حمل على المعنى لكون ما بعده وهو قوله: مجلفُ، مرفوع فهو مخالف لما قبله في الإعراب وهنا يأتي دور الحمل على المعنى في اجازة الوجه الثاني، كما سيتضح معنا في تحليل النص الشعري.

فالوجه الأول: أجاز أبو علي الفارسي وجهين من الإعراب في (مسحتاً) وفي كل وجه معنى مختلف، فعلى الوجه الأول يرفع (مسحتُ) على أنه فاعل ليدع، ورفع (مجلف) على أنه معطوف على ما قبله مرفوع.

وعلى الوجه الثاني: نصب (مسحتاً) على أنه مفعول به ليدع، لأن معنى (يدع) الترك، و(مجلف) بعده مرفوع بالحمل على المعنى، والمعنى في هذا الوجه: لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلف يعني لم يبق من المال إلا مسحتاً فحمل مجلف عليه.

فيكون (مجلف) بالرفع معطوف على المعنى وليس اللفظ، فرفع (مجلفُ) وما قبله منصوب فيه عدول عن العطف على اللفظ إلى العطف على المعنى حتى يتوافق مع معنى البيت

"أما رفع قوله (مجلف) فذكر النحويون فيه ثلاثة أوجه: أما الخليل فقال: هو على المعنى فكأنه قال: لم يبق من المال إلا مسحت لأن معنى لم يدع ولم يبق واحد، فاحتاج إلى الرفع فحمله على شيء في معناه، كما قال الله تعالى ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ﴾[2] فحمله على معنى: وفيها حور عين، وهذا قول أبو علي. وقال غيره: مجلفُ، رفع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: أو مجلف كذاك، وقد عطف جملة على جملة، كما تقول: رأيت زيداً وعمرو مر بي أيضاً. ومنهم من رواه (لم يدع) بكسر الدال يجعله من الإيداع،

١ – المرجع السابق ٢ / ٥٤٠.
٢ – سورة الواقعة، ٢٠–٢١.

ويرفع (مسحتاً و مجلفاً) بفعلهما كأن المعنى: لم يستقر فيه المال إلا مسحتَ أو مجلفَ، فعلى هذا تصحيح إعرابه"[1].

ثم يستدل الفارسي بنصوص شعرية في الحمل على المعنى وذلك بحمل الثاني على الأول مع مخالفة الثاني للأول في الوجه الإعرابي ومنها قوله:

بادَتْ وغَيَّر آيَهُنَّ مع البِلَى إلاَّ رَواكِدَ جَمرُهنَّ هَباءُ

ومُشَجَّجٌ أمَّا سَواءُ قَذالِهِ فبَدا وغَيَّرَ سارَه المَعْزاءُ

"لأن معنى إلا رواكد: فيها رواكد"[2] فحمل مشججُ بالرفع على رواكدَ وهو منصوب وذلك بحمل العطف على المعنى.

وقول الآخر:

فلم يَجِدَا إلاَّ مُناخَ مَطِيةٍ تَجافَى بِها زَوْرٌ نَبِيلٌ وكَلْكَلُ

ومَفْحَصَها عنها الحَصَى بِجرانِها ومَتْنَى نواجٍ لم يَخُنهُنَّ مَفْصِلُ

وسُمْرٌ ظِماء واتَرَتْهُنّ بَعدَما مَضَتْ هَجْعةٌ مِن آخِرِ اللَّيلِ ذُبَّلُ

"فرفع (سمرُ) لأن قوله: " فلم يجد إلا مناخ مطية يدل (على) بها مناخ مطية، كأنه قال: وبها سمرُ ظماء. وإنما جاز في كل هذا أن يعدل عن العطف على اللفظ للإشعار بالمعنى المضمن بعد تقديره في النفس بالكلام الأول، فمن عطف على اللفظ فلأنه أشكل، ومن عطف على المعنى فلأنه أدل على المضمن، وكلاهما حسن على هذه العلل "[3].

فكما حمل العطف على المعنى في هذين النصين حتى يتضح المعنى، فكذلك في بيت الفرزدق حمل العطف على المعنى حتى يتوافق مع المعنى.

"وهذا البيت صعبُ الإعراب، قال الزمخشري: هذا البيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه، وقال ابن قتيبة في كتاب الشعراء: رفع الفرزدق آخر

---

١ – الفارقي، الافصاح في شرح أبيات مشكلة الاعراب، تحقيق سعيد الافغاني، الجامعة السورية، الطبعة الأولى،١٣٩٤–١٩٧٤،ص٢٩٥.

٢ – شيبه، محمد ابراهيم،،شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني، رسالة دكتوراه، إشراف أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى ١٤١٤–١٤١٥، ٤٢٢/٢.

٣ – المرجع السابق، ٢ / ٤٢١–٤٢٢.

البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب الحيلة، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء يرتضى "[1].

٦- قال أبو علي:

"وقال ذو الرمة:

وفي الشَّمائلِ مِن جِلاَّن مُقْتنِصٌ رَذْلُ الثِيابِ خفِيُّ الشَّخْصِ مُنْزَرِبُ

يجوز في قوله: (من جلان) أن يكون حالاً مقدمة، كأنه أراد: وفي الشمائل مقتنص من جلان فكان موضع (من جلان) على هذا رفعاً، فلما تقدم صار حالاً، والعامل فيها يجوز أن يكون أحد شيئين: أحدهما أن يكون الظرف، والآخر أن يكون اسم الفاعل.

فأما الذكر الذي في الحال، فيجوز أن يكون ذكرا من اسم الفاعل، الذي هو (مقتنص) ويجوز أن يكون الذكر الذي فيها يعود إلى الذكر الذي في اسم الفاعل، ويجوز في قوله: (من جلان) وجه آخر، وهو أن تجعله صفة لمحذوف: وفي الشمائل رجل من جلان، فيكون في الظرف، واسم الفاعل، ذكر في هذا الموصوف المحذوف، ويكون ارتفاع المضمر، على الخلاف، في هذا الباب ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾[2]، ونحو ذلك "[3].

يظهر في النص السابق التعدد في إعراب الظرف (من جلان) على وجهين بين الرفع والنصب:

فالوجه الأول في البيت: (النصب)

يجوز أن يكون الظرف (من جلان) حالاً مقدم كأن المعنى: وفي الشمائل مقتنص من جلان فكان الظرف مرفوعاً على أنه صفة لمقتنص، ولكن لما تقدمت الصفة على موصوفها صارت حالاً.

---

١ – البغدادي، عبد القادرعمر، خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ – ١٩٨٤،٥ / ١٤٥.

٢ – سورة الروم، ٢٤.

٣ – الفارسي،كتاب الشعر، ١ / ٣٠٧.

وأما العامل في الحال (من جلان) فيجوز أن يكون أحد شيئين: فيجوز أن يكون عامل الحال هو الظرف (في الشمائل)، ويجوز أن يكون عامله اسم الفاعل مقتنص.

وكذلك صاحب الحال يجوز فيه وجهين، فيجوز أن يكون ضميرً من اسم الفاعل (مقتنص) ويجوز أن يكون الضمير الذي في الحال يعود إلى الضمير الذي في اسم الفاعل (مقتنص).

الوجه الثاني: (الرفع)

فيجوز أن يكون الظرف (من جلان) مرفوعاً على أنه صفة لمحذوف، وتقير المعنى على هذا الوجه: وفي الشمائل رجل من جلان، فيكون الظرف مرفوعاً لأنه موصوفه مرفوع، والصفة تتبع موصوفها في الإعراب.

ويكون في الظرف (في الشمائل) واسم الفاعل (مقتنص) ضمير يعود إلى الموصوف المحذوف (رجل).

ويكون ارتفاع (رجل) هنا على الخلاف، والخلاف المقصود هنا هو الخلاف المقصود في إعراب الاسم الواقع بعد الظرف.

ويؤيد الفارسي ذلك بقوله تعالى:﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ فأحد الأوجه الجائزة في إعراب الظرف هو على أنه خبر مقدم، و(يريكم) مبتدأ مؤخر.

وعند النظر في المعنى الأقوى في البيت نرى أن الوجه الثاني هو الأقوى (الصفة) لأن المراد من البيت هو وصف حاله عند الصيد.

النتائج:

وقد اتضح لي مع نهاية هذا البحث عدد من النتائج أوجزها فيما يأتي:

١. اهتم أبو علي الفارسي بالجانب التطبيقي المتمثل في التوسع في الإعراب، وإيراد جميع الاحتمالات الجائزة في البيت، وهذا الأسلوب إنما هو لغرض تعليمي يريده الفارسي.
٢. في بعض الاحيان يذكر الفارسي الأوجه الجائزة في البيت الواحد، دون ذكر المعنى الأقوى منها.
٣. ظهر عند أبي علي الفارسي استعماله لبعض الألفاظ في ترجيح وجهاً معين، أو بيان ضعفه، فمن الألفاظ التي استعملها لبيان قوة هذا الوجه أو ترجيحه ما يلي: "ولحذف المفعول مزية من الحسن، والقول الأول أوجه، يدل على جواز هذا الوجه، ويستقيم وهو الأشبه، ويقوي، وذلك عند أي وجه". ومن الألفاظ التي تدل على القبح أو الضعف ما يلي:"فليس ذلك بمتجه، ولا يجوز أن يكون، لم يستقيم، لم يجز، يقبح، ليس بالقوي".
٤. ورد عند أبي علي الفارسي لفظ (الاضمار) كثيراً، والمقصود به عنده الحذف، وقد ذكرت سابقاً أن الفارسي لا يفرق بين الحذف و الاضمار، فيستعمل لفظ الاضمار بمعنى الحذف.
٥. يذكر أبو علي الفارسي لفظ (الظرف) ويريد به الظرف و الجار والمجرور معاً، فليس المقصود منه عنده الظرف فقط.
٦. ورد عند أبي علي الفارسي لفظ (الذكر) ويريد به الضمير العائد.
٧. يكثر في أسلوب الفارسي عند تحليله للنصوص، طرح تساؤلات بشكل مباشر ثم الإجابة عليها، لعرض جميع الأوجه الجائزة، وطرح غيرها، وهو أسلوب تميز به الفارسي، وتبعه في ذلك تلميذه ابن جني، فمن ذلك قوله: فإن قلت: لمْ لـمَ يجيز حذفه، وقد حذف الفعل في نحو: إن خيراً فخير ؟، فالقول أن حذفه يقبح..، ومنه قوله: فإذا قلت: يكون مثل قوله: أتوني فقالوا من ربيعة أو مضر ؟ فالقول: أنه لا يكون مثله، لأن مابقي من حروف الاستفهام قد يدل على المحذوف، ومثل ذلك كثيرا يطول الحديث عنها.

٨. يكثر في أسلوب الفارسي (التعليل) عند تناوله للنصوص الشعرية، ويندر أن يورد مسألة دون أن يعللها أو يذكر سببها.
٩. أن مصطلح (الأداة) عند النحاة القدماء جاء مرادفاً لـ (حروف المعاني) ثم توسعوا في المصطلح حتى صار يشمل الاسم، والفعل، والحرف.
١٠. يعد الحذف من مميزات العربية التي تساعد المتكلم الإيجاز والاختصار إذا اقتضى المعنى ذلك.
١١. يعد الحمل على المعنى باب من أبواب التأويل النحوي التي اعتمد عليها الفارسي في تفسير بعض مشكلات النصوص الشعرية.
١٢. تعد قرينة المطابقة من القرائن الهامه في النظام النحوي، لكن العدول عنها لا يعد خطأ في الاستعمال وإنما هو خروج عن الأصل لغرض ما يقتضيه المعنى، ولا يعد خطأ في الاستعمال.

ثبت المصادر والمراجع:

١. الإبراهيم، محمد الطيب، إعراب القرآن الكريم الميسر، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢- ٢٠٠١.

٢. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٥٨-١٩٣٩

٣. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الاولى.

٤. الاندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط،تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، ١٤١٣.١٩٩٣.

٥. الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد،المكتبة العصرية، صيدا . بيروت،١٤٢٤-٢٠٠٣م.

٦. الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢-٢٠٠١.

٧. الأنصاري، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣ – ١٩٦٣

٨. الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق عبداللطيف الخطيب، مطابع السياسة، الكويت،١٤٢١_٢٠٠٠.

٩. الأنصاري، ابن هشام،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية، صيدا – بيروت،١٤٣٤-٢٠١٣.

١٠. البغدادي، عبد القادر،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة الثانية، ١٤٠٤ _ ١٩٨٤

١١. البغدادي، عبد القادر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق أحمد يوسف دقاق وعبد العزيز رباح دار المأمون للتراث، دمشق،الطبعة الاولى،١٣٩٣_١٩٧٣، الطبعة الثانية ١٤١٠ ١٩٨٩

١٢. البطليوسي،عبدالله بن محمد بن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكُتاب، تحقيق حامد عبدالمجيد و مصطفى السقا، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٦.

١٣. البكري، أبو عبيد،اللآلئ في شرح أمالي أبي القالي، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤ – ١٩٣٦.

١٤. الجرجاني، عبد القاهر،دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، دار المدني ١٩٩٢م.

١٥. جمعة، زينب، الإعراب والمعنى في العربية، جامعة بغداد، كلية الإعلام.

١٦. التوحيدي،أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، قدم له وشرحه صلاح الدين الهواري دار ومكتبة الهلال ٢٠٠٢م

١٧. الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن إسماعيل، فقه اللغة وأسرار العربية، علق عليه ياسين الايوبي المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠-٢٠٠٠.

١٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

١٩. حسان، تمام، البيان في روائع القران،عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣- ١٩٩٣.

٢٠. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة،الطبعة السادسة،١٤٣٠_ ٢٠٠٩.

٢١. حسن، عباس،النحو الوافي، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.

٢٢. حماسة،محمد حماسة عبداللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة،٢٠٠٣.

٢٣. حماسه، محمد حماسة عبد اللطيف، من الاعجاز القرآني تعدد أوجه الاعراب في الجملة، مكتبة الامام البخاري، الطبعة الأولى، ١٤٣٠-٢٠٠٩.
٢٤. حماسة، محمد حماسة عبداللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق ١٤٢٠ – ٢٠٠٠.
٢٥. حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية ١٩٩٨.
٢٦. خضر، سمية طارق، حروف المعاني الزائدة وأثرها في اختلاف اللغويين والفقهاء، دار الكتاب الثقافي الأردن، إربد ١٤٢٧-٢٠٠٧
٢٧. خضير، محمد أحمد، الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١.
٢٨. الدرة، محمد علي طه، فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب، راجعه محيي الدين درويش، مطبعة الاندلس.
٢٩. ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ – ١٩٩٤.
٣٠. الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير، الادارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الامام محمد بن سعود، الطبعة الأولى ١٤١٧-١٩٩٦.
٣١. الزبيدي،تاج العروس من جواهر القاموس.
٣٢. الزبيدي، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد ابوالفضل إبراهيم ط٢ دار المعارف ١٩٧٤م.
٣٣. أبو زيد، عصام عبد المنصف، فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر عند محمود حسن إسماعيل (دراسة نصية للتوابع)، دار غريب، القاهرة، ٢٠١٠.
٣٤. السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها و أقسامها، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٢٧- ٢٠٠٧ .
٣٥. – السامرائي، فاضل صالح، معاني الابنية في العربية، دار عمَّار، عمّان، الطبعة الثانية، ١٤٢٨-٢٠٠٧.

٣٦. السامرائي،فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الاردن،الطبعة الاولى،١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٣٧. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٤٢٥-٢٠٠٤.
٣٨. السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٤- ١٩٧٤.
٣٩. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعزيز سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار البحوث العلمية،الكويت .
٤٠. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧-١٩٩٦.
٤١. السيوطي، جلال الدين، شرح شواهد المغني، علق عليه أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي.
٤٢. شراب، محمد محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أُمَّات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧-٢٠٠٧م.
٤٣. ابن الشجري، هبة الله علي محمد، آمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٤٤. شرح ديوان امرئ القيس، جمعها وقدم لها وحققها حسن السندوبي، راجعها وشرحها أسامة صلاح الدين منيمنه، دار احياء العلوم، بيروت، الطبعة الاولى ١٤١٠-١٩٩٠.
٤٥. شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير وآثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، ط٣، ١٤٠٩هـ.
٤٦. الشنتمري، الاعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه،، تحقيق رشيد بلحبيب، ١٤٢٠-١٩٩٩
٤٧. الشنقيطي، أحمد الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩-١٩٩٩م.

٤٨. صالح، محمد سالم،الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه،، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١،٢٠٠٨.
٤٩. الصحاري، سلمه مسلم، الإبانة في اللغة،، تحقيق عبد الكريم خليفه واخرون،دار التراث القومي والثقافة، مسقط، عمان.
٥٠. أبو طالب، مكي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٨-١٩٨٤.
٥١. ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، إشراف إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٥٢. ابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
٥٣. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد،المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠١٤ – ١٤٣٥.
٥٤. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الطبعة الاولى١٣٨٩_١٩٦٩.
٥٥. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، البغداديات، تحقيق صلاح الدين السنكاوي،مطبعة المعاني، بغداد.
٥٦. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، كتاب الشعر أو شرح الابيات المشكلة الاعراب، تحقيق محمود محمد الطناحي،مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الاولى ١٤٠٨-١٩٨٨م.
٥٧. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١، ١٤١٢-١٩٩١.
٥٨. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر أحمد،الطبعة الاولى، ١٤٠٥ -١٩٨٥.
٥٩. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل الشيرازيات، حققه حسن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٤_ ٢٠٠٤.
٦٠. الفارقي، الافصاح في شرح أبيات مشكلة الاعراب، تحقيق سعيد الافغاني، الجامعة السورية، الطبعة الأولى،١٣٩٤.

٦١. اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الفرقان للنشر، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٥-١٩٨٥.
٦٢. الماضي، سامي، الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد، مكتبة الثقافة الدينية.
٦٣. المالقي، أحمد عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق.
٦٤. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله،شرح التسهيل، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠-١٩٩٠.
٦٥. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي جامعة ام القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.
٦٦. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، ١٤١٥-١٩٩٤م.
٦٧. المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣-١٩٩٢م.
٦٨. أبو المكارم، علي، الجملة الاسمية، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨- ٢٠٠٧.
٦٩. أبو المكارم، علي، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨- ٢٠٠٧.
٧٠. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
٧١. الهروي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبدالمعين الملوحي، الطبعة الثانية، ١٤٠١.
٧٢. الوراق، أبو الحسن محمد عبدالله، علل النحو، تحقيق محمود محمد نصار،دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة،٢٠١٣- ١٤٣٤.
٧٣. ابن يعيش، شرح المفصل، المطبعة المنيرية بمصر، ١٩٢٨م.

- **الرسائل الجامعية**

٧٤. الحربي، سميحة صلاح، موقف الرضي في شرح الكافية من أراء أبي علي الفارسي النحوية، رسالة دكتوراه إشراف رياض حسن الخوام، جامعة ام القرى، ٤٢٦-٢٠٠٥.

٧٥. ذيب، عماد زاهي،نظرية المعنى في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، إشراف محمد كاظم البكاء، جامعة مؤته، ١٩٩٩.

٧٦. الربيعي، هدى، اثر اختلاف الإعراب في توجيه المعنى في كتب معاني القران واعرابه، رسالة دكتوراه، إشراف نعمة الغزاوي، جامعة الكوفة، ١٤٢٣، ٢٠٠٣.

٧٧. شيبه، محمد ابراهيم،،شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني، رسالة دكتوراه، إشراف أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى ١٤١٤-١٤١٥هـ.

٧٨. عبدالله،عبدالله حسن، حروف المعاني بين الأداء اللغوي والوظيفة النحوية،رسالة دكتوراه،إشراف يوسف دادو، جامعة جنوب أفريقيا، نوفمبر ٢٠١٠

٧٩. عراقي،مصطفى،دور النحو في تفسير النص الشعري،رسالة ماجستير، إشراف محمد حماسة عبد اللطيف، جامعة القاهرة، ١٤٠٩-١٩٨٩.

- **الدوريات:**

٨٠. حسان، تمام، أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، حوليات كلية دار العلوم ١٩٦٨م.

٨١. خان، محمد، الأدوات النحوية بنيتها ووظيفتها، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، الجزائر،٢٠٠٩،العدد الرابع.

٨٢. الطرابلسي،محمد الهادي، ندوة الاسلوبية، مجلة فصول العدد الأول ١٩٨٤م.

٨٣. عبدالمجيد، أبو سعيد محمد، مجئ المصدر المنكر حالاً في القران الكريم، دراسة نحوية نقدية، دراسات الجامعة الاسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد الرابع، ديسمبر ٢٠٠٧.

٨٤. عبود، رعد هاشم، دلالات تقدم النعت في الجملة الفعلية على المفرد في السياق القرآني، مجلة دواة.
٨٥. النعيمي، زينب مديح جبارة، الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد ١٢.

❁❁❁❁❁